

منهج الفقه في عصر النشأة

أ.د. بندر بن فهد السويلم

قسم الفقه - كلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث :

إن دراسة منهج الفقه في عصر النبوة والخلافة الراشدة - عصر نشأة الفقه - توضح الكيفية التي كان الفقهاء يعالجون بها مشكلاتهم ، مع قوة ارتباطهم بنصوص الكتاب والسنة ، وكيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أمته عن طريق تعليم أصحابه رضي الله عنهم الفقه في أمور دينهم ، وتدريبهم على استنباط الأحكام من النصوص . ويوضح البحث أيضا ما حدث بعد ذلك في عصر الخلفاء الراشدين من ظهور للإجماع بين الفقهاء ، حيث كانوا يتشاورون ويتبادلون الرأي الذي لا يخرج عن إطار الشريعة في قضايا جديدة نزلت بهم ، حتى أصبح هناك حقيقة علمية تفيد أن الفقه فعلا يرجع إلى عصر النشأة ، وأن ذلك هو سلف المجامع الفقهية في العصر الحاضر . ومن ناحية أخرى فإن هذا البحث يهدف إلى إثبات أن الاختلاف الفقهي في عصر النشأة لم يكن بسبب اختلاف المنهج الفقهي ، وإنما يعود لأسباب أخرى ترجع إلى الفهم والملكة الفقهية والعلم بالنص وثبوته والاستعمال اللغوي وغيرها ، لكن المنهج كان واحدا فالجميع ينهل من الكتاب والسنة والاجتهاد الذي ينتهي بإجماع ، وإذا ما وقع الخلاف استوعبه الجميع ما دام واقعا من أهل الاجتهاد وفي مجال من مجالاته ، وتمثلوا سماحة هذا الدين فيما بينهم ، دون أن يعنف بعضهم على بعض .

المقدمة:

الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، سيد الأولين والآخرين ، وإمام الفقهاء والعلماء أجمعين ، صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فهذا بحث بعنوان " منهج الفقه في عصر النشأة " ، وعصر النشأة هو عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه المهديين من بعده ، حيث شُرِفَ هذا العصر بنزول القرآن ، وبوجود إمام الفقهاء والمفتين عليه الصلاة والسلام ، ثم الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ، وإلى مجموع ذلك كله يرجع الفقه الإسلامي في كل عصر ومصر. إن هذه الثروة العلمية الفقهية الواسعة في عصرنا الحاضر وما قبله ما هي إلا امتداد للفقه في عصر النشأة ، وهذا يدل على أن الفقه ليس علما من العلوم الحديثة التي لم تقم على سوقها ، أو لا تزال في فترة مخاض ، بل هو علم أصيل حي مرن ، يستوعب التطور والحياة بجميع جوانبها ، مع شدة ارتباطه وعلاقته بالأسس والأحكام التي كان عليها في زمن النشأة والظهور .

والحديث عن منهج الفقه في عصر النشأة يوضح أصالة الفقه وما تتميز به هذه الأصالة من قوة وإحكام ، وسعة ومرونة ، واستيعاب لنواحي الحياة كلها ، فأحكامه صالحة لكل زمان ومكان ، إذا ما أحسن المسلمون النية وأخلصوا القصد لله ، ثم عملوا على التعمق والتأمل في دقائقه وأحواله ، وفق المنهج الصحيح .

ومن هنا عقدت العزم على الكتابة عن منهج الفقه في أفضل العصور وأزكاها ، لعلي أقدم بهذا جهدا نافعا لخدمة المهتمين بالفقه ، وأسهم في توضيح شيء من سماحة الإسلام ويسر أحكامه ، وبعده عن الغموض والجمود والتعقيد والتكلف ، وبخاصة مع انتشار الفقه في عصرنا الحاضر بانتشار المسلمين على مساحات واسعة من

أقطار الأرض ، وحدث النوازل الكثيرة في حياتهم ، وحاجتهم إلى معرفة الحكم الشرعي وفق منهج الفقه الأصيل ، الذي سار عليه رسولنا الكريم ، واهتدى به خلفاؤه المهديون من بعده .

خطة البحث :

قسمت البحث إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة على النحو الآتي :

التمهيد : في معنى الفقه :

الأمر الأول : تعريف الفقه في اللغة .

الأمر الثاني : المراد بالفقه في عصر النشأة .

الأمر الثالث : الفقه في الاصطلاح .

الفصل الأول : معرفة الأحكام عن طريق الوحي :

تمهيد في التعريف بالوحي وأنواعه .

المبحث الأول : القرآن الكريم .

المبحث الثاني : السنة النبوية .

المبحث الثالث : التثبت من نصوص الوحي .

الفصل الثاني : : استخراج الأحكام بالاجتهاد :

المبحث الأول : التعريف بالاجتهاد والفرق بينه وبين القياس :

المطلب الأول : تعريف الاجتهاد .

المطلب الثاني : الفرق بين الاجتهاد والقياس .

المبحث الثاني : اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم .

المبحث الثالث : اجتهاد الصحابة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

المطلب الأول : اجتهاد الصحابة في حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم .

المطلب الثاني : اجتهاد الصحابة في غيبتة صلى الله عليه وسلم .

الفصل الثالث : الاستدلال بالإجماع في عهد الخلفاء الراشدين :

المبحث الأول : تعريف الإجماع وحجيته :

المطلب الأول : تعريف الإجماع.

المطلب الثاني : حجية الإجماع.

المبحث الثاني : نشأة الإجماع وترتيبه بين الأدلة :

المطلب الأول : نشأة الإجماع.

المطلب الثاني : ترتيب الإجماع بين الأدلة.

المبحث الثالث : الإجماع في عصر الخلفاء الراشدين :

المطلب الأول : إجماع الصحابة.

المطلب الثاني : إجماع الخلفاء الأربعة.

الفصل الرابع : الاجتهاد في زمن الخلفاء الراشدين وأبرز تطبيقاته :

المبحث الأول : حكم الاجتهاد بعد وفاة الرسول ﷺ والحاجة إليه :

المطلب الأول : حكم الاجتهاد بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.

المطلب الثاني : الحاجة إلى الاجتهاد.

المبحث الثاني : أبرز التطبيقات لمنهج الفقه في عهد الخلفاء .

الخاتمة : في أهم نتائج البحث .

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به كاتبه
وجميع المسلمين ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله وسلم على إمام الأولين
والآخرين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

التمهيد: في معنى الفقه:

الأمر الأول: تعريف الفقه في اللغة:

الفقه في اللغة: هو العلم بالشيء، والفهم له، والفتنة فيه. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَنْشَعِيبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩١] أي لا نفهم.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤] أي لا تفهمون. وتقول العرب: فقهت كلامك، أي فهمت كلامك. وغلب الفقه على علم الدين لشرفه وفضله وسيادته على غيره^(١). والأشبه أن الفهم مغاير للعلم. إذ الفهم عبارة عن جودة الذهن، من جهة تهيوته لاقتناص كل ما يرد عليه من المطالب، وإن لم يكن المتصف به عالماً، كالعالمي الفطن. وأما العلم فلا، وعلى هذا فكل عالم فهم، وليس كل فهم عالماً^(٢).

الأمر الثاني: المراد بالفقه في عصر النشأة:

يطلق الفقه في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وفي عهد خلفائه بمعناه العام، وهو معرفة دين الله في العقائد والأخلاق والعبادات والمعاملات، والتفقه في الدين هو التعرف على تلك الأحكام الشاملة ولا يقتصر على مجال الأحكام العملية، وقد استمر هذا الاصطلاح فيما بعد ذلك إلى عصر نشأة المذاهب على وجه التقريب^(٣).

وقد أفاد الكتاب والسنة إطلاق الفقه بهذا المعنى الشامل. ومن ذلك ما يلي:

١- يقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ

وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

(١) لسان العرب ١٣ / ٥٢٢ مادة (فقه)، والقاموس المحيط ٤ / ٢٨٩، مادة (الفقه) باب الباء فصل الفاء.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٧ / ١.

(٣) الموسوعة الفقهية ١٢ / ١، ١٦، ومقدمة في دراسة الفقه الإسلامي ١٤، والفقه الإسلامي في عهد الملك

عبد العزيز رحمه الله ص ٢١..

- ٢- ويقول عليه الصلاة والسلام : " من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " ^(١) .
وفي رواية : " إذا أراد الله عز وجل بعبد خيرا فقهه في الدين " ^(٢) .
- ٣- ويقول النبي صلى الله عليه وسلم في دعائه لابن عباس رضي الله عنهما : " اللهم فقهه في الدين " ^(٣) .
- ٤- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا عبدالله بن مسعود أتدري أي الناس أفضل ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : " فإن أفضل الناس أفضلهم عملا إذا فقهوا في دينهم " الحديث ^(٤) .

الأمر الثالث: الفقه في الاصطلاح:

للفقه تعريفات كثيرة في الاصطلاح ، ومن أهمها وأشهرها :

- ١- العلم بالأحكام الشرعية العملية بالاستدلال ^(٥) .
- ٢- معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية ^(٦) .
- ٣- العلم بأفعال المكلفين الشرعية - دون العقلية - من تحليل وتحريم وحظر وإباحة ^(٧) .
- ٤- العلم الحاصل بمجمل من الأحكام الشرعية الفروعية بالنظر والاستدلال ^(٨) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم ، باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ، رقم ٧١ ، ص ١٧ ،
ومسلم في صحيحه ، كتاب الإمامة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم : " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين ... ،
رقم ٤٩٥٦ ، ص ٨٥٨ .

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢٥ / ١ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الوضوء ، باب وضع الماء عند الخلاء ، رقم ١٤٣ ، ص ٣٠ ، ومسلم في
صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل عبدالله بن عباس ، رقم ٦٣٦٨ ، ص ١٠٩٠ .

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٥٣ / ٢ .

(٥) الذخيرة ١ / ٥٧ .

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٠ / ٢١٢ .

(٧) شرح الكوكب المنير ١ / ٤١ .

(٨) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٧ / ١ .

- ٥- معرفة الأحكام الشرعية بالاستدلال بالفعل أو بالقوة القريبة^(١) .
- قال الفتوحي (ت ٩٧٢ هـ) بعد أن ذكر عددا من التعريفات : " وكل هذه الحدود لا تخلو عن مؤاخذات وأجوبة يطول الكتاب بذكرها من غير طائل " (٢) .
- ولهذا أكتفي بشرح آخر هذه التعريفات التي ذكرتها :
- شرح التعريف :
- قوله : (معرفة) المعرفة تشمل العلم القطعي والظني ، والأحكام العملية قد تثبت بدليل قطعي يقيني ، كما تثبت غالبا بدليل ظني^(٣) .
- أما من حيث وجوب العمل بالحكم فقطعي ، نظرا لانعقاد الإجماع على وجوب العمل بالمظنون على المجتهد إذا أدى إليه اجتهاده ، كما في المقطوع^(٤) .
- قوله : (الأحكام) احتراز عن العلم بالذوات كزبد ، والصفات الحقيقية كزُرقة البحر ، فإنه لا يسمى فقها^(٥) .
- قوله : (الشرعية) احتراز عن غيرها كالأحكام العقلية .
- قوله : (بالاستدلال بالفعل) أي طلب الحكم بالنظر في الأدلة واستخراجها ، وهو احتراز عن علم الله تعالى بذلك ، وعلم جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم فيما علمه بالوحي .
- وقوله : (أو بالقوة القريبة) أي بالقوة القريبة من الفعل ، وهو التهيؤ لمعرفتها بالاستدلال عن أدلتها التفصيلية ، أو الأهلية لاستخراج الأحكام بالاستدلال ، فيخرج بذلك المقلد^(٦) .
- والفقيه في اصطلاح أهل الشرع : من عرف جملة كثيرة من الأحكام الشرعية

(١) الروض المربع ١١ / ١ .

(٢) شرح الكوكب المنير ٤١ / ١ .

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته ١٦ / ١ .

(٤) تيسير التحرير ١٢ / ١ ، والقواعد والفوائد الأصولية ص ٤ .

(٥) المحصول ٧٩ / ١ ، والقواعد والفوائد الأصولية ص ٤ .

(٦) حاشية العنقري على الروض المربع ١١ / ١ .

الفرعية بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل - وهي التهيؤ لمعرفة - عن أدلتها التفصيلية . فلا يطلق الفقيه على من عرفها على غير هذه الصفة ، كما لا يطلق الفقيه على محدث ، ولا مفسر ، ولا متكلم ، ولا نحوي ، ونحوهم .

وقيل : الفقيه من له أهلية تامة ، يعرف الحكم بها إذا شاء . مع معرفته جملاً كثيرة من الأحكام الفرعية ، وحضورها عنده بأدلتها الخاصة والعامة ^(١) .

ولا يخل بالفقيه وجود بعض الموانع التي يخرج عن الطاقة الخلوص منها ، فلا يخل توقف أبي حنيفة رحمه الله في مسائل معدودة ، ولا يخل قول مالك رحمه الله : لا أدري . في ست وثلاثين مسألة من أربعين مسألة سئل عنها في اجتهاده ، لجواز أن يكون ذلك لتعارض الأدلة عندهما ، أو وجود المانع ، أو معارضة الوهم العقل ، أو مشكلة الحق الباطل ^(٢) .

الفصل الأول: معرفة الأحكام عن طريق الوحي:

تمهيد : في التعريف بالوحي وأنواعه:

أولاً: الوحي في اللغة : الإعلام في خفاء ، بأن تكلمه بكلام تخفيه من غيره . ويطلق الوحي أيضاً على الإلهام ، فيسمى وحياً ، وعلى الإشارة والإيماء فيسمى وحياً ، وعلى الكتابة فتسمى وحياً .

وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أي الموحى ^(٣) .

واصطلاحاً : الإعلام بالشرع ^(٤) .

ويلحظ أن الإعلام بالشرع يكون من النبي وغيره ، ولذا فالأسلم أن يقال في تعريف الوحي : إعلام الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم بالشرع .

وهذا الإعلام من الله لنبيه ﷺ كان كإعلامه للأنبياء قبله . يقول الله تعالى : ﴿ إِنَّا

(١) شرح الكوكب المنير ١ / ٤٢ .

(٢) تيسير التحرير ١ / ١١ .

(٣) لسان العرب ١٥ / ٣٨١ وما بعدها مادة (وحي) .

(٤) فتح الباري ١ / ٩ .

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴿ [النساء : ١٦٣] .

ثانياً : أنواع الوحي :

الأول : وحي تكلم الله به يتلى ، متعبد بتلاوته ، وهو القرآن الكريم .

الثاني : وحي لا يتلى ، ولا يتعبد بتلاوته ، وهو السنة النبوية ^(١) .

المبحث الأول : القرآن الكريم :

وهو كلام الله تعالى ، المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، المتعبد

بتلاوته ، المنقول إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً . ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ

وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت : ٤٢]

وهو أساس الفقه والدين كله ، فيه نبأ من قبلنا وخبر من بعدنا ، وحكم ما بيننا ،

وهو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره

أضله الله ، هو حبل الله المتين ، وهو نوره المبين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط

المستقيم ، هو الذي لا تزغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسن ، ولا يشبع منه

العلماء ، ولا يخلق على كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه ، هو الذي لم تنته الجن إذ

سمعته حتى قالوا : ﴿ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴾ [الجن : ١] من قال به صدق ، ومن عمل

به أجر ، ومن حكم به عدل ، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم ^(٢) ، وهو حجة

الله البالغة في كل عصر ومصر ، ولذا وجب الإيمان به واتباعه .

وله خصائص منها :

١ - لفظه ومعناه من عند الله تعالى ، والرسول مبلغ له ، نزل به جبريل على

رسول الله صلى الله عليه وسلم بلسان عربي مبين يقول الله تعالى :

﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٢﴾ عَلَى قَلْبِكَ

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥ / ٧٢ .

(٢) أخرج الترمذي في سننه حديثاً بهذا ، أبواب الفضائل ، باب ما جاء في فضل القرآن ، رقم ٢٩٠٦ ، ص ٦٥٣ ،

وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حمزة الزيات ، وإسناده مجهول ، وفي حديث الحارث مقال .

والدارمي في سننه ، كتاب فضائل القرآن ، باب فضل من قرأ القرآن ، رقم ٣٣٣٤ ، ورقم ٣٣٣٥ ، ص ٣١٣ .

- لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿٢٥﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿الشعراء : ١٩٢-١٩٥﴾ .
- ٢- أنه نقل إلينا نقلاً متواتراً ، فتناقله أقوام عن أقوام لا يحصون ولا يتصور تواطؤهم على الكذب لكثرة عددهم وتباين أماكنهم .
- ٣- أنه وصل إلينا دون زيادة ولا نقصان لأن الله تعالى تكفل بحفظه . يقول سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .
- ٤- أنه معجز ، فقد ثبت الإعجاز بالتحدي للعرب المخالفين من أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من مثله أو بسورة من مثله . يقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣] .
- بل لا يستطيع الخلق - إنسهم وجنهم - أن يأتوا بمثله ولو اجتمعوا له . يقول عز من قائل : ﴿ قُلْ لِّإِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء : ٨٨] .
- ٥- أنه احتوى بين دفتيه الأمر الإلهي الصريح بوجوب اتباعه والعمل بما تضمنه من أحكام في غير موضع ، وبغير أسلوب ، يقول الله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الأعراف : ٣] .
- ٦- أن له من روعة التنزيل ، وجلال الأحكام والمواعظ ، ما تصدع منه الجبال الرواسي ، ولكن الله امتن على عباده فجعل القرآن ربيع قلوبهم ، وجلاء أبصارهم وبصائرهم ، ونور حياتهم^(١) ، يقول سبحانه وتعالى :

(١) الفكر السامي ١ / ٢٥ وما بعدها ، والمدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ١٨٤ وما بعدها ، والمدخل إلى علم

﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١].

٧- أن تعلم القرآن وتعليمه سبب للخيرية في الدنيا والآخرة . يقول صلى الله عليه وسلم : " خيركم من تعلم القرآن وعلمه " ^(١) . ويقول عليه الصلاة والسلام : " اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه " ^(٢) . وقد فقه الصحابة معاني القرآن وأحكامه ، لأنهم كانوا أهل اللسان ، فكانوا يدرون معاني القرآن بالسليقة أكثر مما يدريها من بعدهم بالاكْتِسَاب ، وكان الفقه لهم سجية ^(٣) .

وقد أطلق في عرف السلف لفظ القراءة على من تفقه في القرآن ، ومن ذلك ما ترجم به البخاري في صحيحه (باب القراءة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) ^(٤) . أي الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدي لتعليمه ، وأيضاً من اشتهر بالفقه في القرآن ^(٥) . أما ما قيل : إن الأقرأ من الصحابة كان هو الأفقه ضرورة ، وذلك بخلاف ما عليه الناس اليوم ^(٦) .

فيرد عليه قوله عليه الصلاة والسلام : " أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ، وأشدهم في أمر الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقرأهم لكتاب الله أبي بن كعب ، وأفرضهم زيد بن ثابت ، وأعلمهم بالحلal والحرام معاذ بن جبل ، ألا وإن لكل أمة أميناً ، وإن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل القرآن ، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ، رقم ٥٠٢٧ ، ص ٩٠١ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به ، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة ، رقم ١٨٧٤ ، ص ٣٢٥ .

(٣) فتح الباري ٩ / ٧٦ .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن ، باب القراءة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر فيه ستة أحاديث ابتداء من ٤٩٩٩ ، ص ٨٩٦ .

(٥) فتح الباري ٩ / ٤٧ .

(٦) بداية المجتهد ١ / ١٤٧ ، وشرح صحيح مسلم ٥ / ١٧٣ .

أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح^(١).

حيث بين عليه الصلاة والسلام أن صحابته يتفاوتون في قراءة القرآن وفي فقه الحلال والحرام ، وفرائض الله ، ولو كان الأقرأ من الصحابة رضي الله عنهم هو الأفقه لكان أبي بن كعب أعلمهم بالفرائض وبالحلال والحرام .

المبحث الثاني : السنة النبوية :

وهي أقوال المصطفى عليه الصلاة والسلام وأفعاله وتقريراته ، وهي ثاني الوحيين ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى .

يقول الله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣ -

٤] فكل ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو وحى من الله تعالى .

ويقول عز وجل : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهِمْ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ الْكِتَابِ

وَالْحِكْمَةِ ﴾ [البقرة : ٢٣١] والحكمة هي السنة الميينة على لسان رسول الله صلى الله

عليه وسلم مراد الله فيما لم ينص عليه في الكتاب^(٢) .

ولا شك أن الرسول صلى الله عليه وسلم بلغ عن ربه تعالى كما أراد ، وقام بهذا

المنصب الشريف ، فهو إمام المتقين وخاتم النبيين ، عبد الله ورسوله ، وأمينه على

وحيه ، وسفيره بينه وبين عباده ، فكان يفتي عن الله بوحيه المبين ، وكان كما قال له

أحكم الحاكمين : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [ص : ٨٦] .

فكانت سنته صلى الله عليه وسلم جوامع الأحكام ، مشتملة على فصل الخطاب ،

وهي في وجوب اتباعها وتحكيمها والتحاكم إليها ثانية الكتاب ، وليس لأحد من

(١) أخرجه الترمذي في سننه من حديث أنس ، أبواب المناقب ، باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي بن

كعب وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم ، رقم ٣٧٩١ ، ص ٨٦٠ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ،

وأخرجه البغدادي في الفقيه والمتفقه ٢ / ١٣٩ ، وأخرجه أيضا من حديث جابر ، وفيه : " وأقضى أمتي علي بن

أبي طالب " ، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير من حديث ابن عمر ١ / ٢١١ ، برقم ١٨٦٨ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣ / ١٥٧ .

المسلمين العدول عنها ما وجد إليها سبيلا ، وقد أمر الله عباده بالرد إليها ^(١) .

حيث يقول :

﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝ ﴾ [النساء : ٥٩] .

وفي الصحيحين عن حذيفة قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثين قد رأيت أحدهما ، وأنا أنتظر الآخر ، حدثنا " أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال ، ثم عِلِّمُوا من القرآن ، ثم عِلِّمُوا من السنة " ^(٢) .

وما سنة الرسول صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه قرآن فطاعته فيه والانتهاى إلى حكمه فرض ، وفي العنود عن سنته معصية لا يعذر الله بها خلقا ^(٣) .
ومن خصائصها :

١- أن السنة الصحيحة موافقة للقرآن ، لا تعارضه بوجه ما ، وما يحصل في الذهن لدى بعض الناس فلقصور علمهم بالكتاب والسنة . يقول الله تعالى مخاطبا نبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ ۝ ﴾ [الأنبياء : ٤٥] .

والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون موافقة للقرآن من كل وجه ، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها .

والثاني : أن تكون بيانا لما أريد بالقرآن وتفسيرا له .

والثالث : أن تكون موجبة لحكم سكوت القرآن عن إيجابه أو محرمه لما سكت عن تحريمه .

ولا تخرج عن هذه الأقسام ، وما كان منها زائدا على القرآن فهو تشريع مبتدأ

(١) إعلام الموقعين ١ / ١١ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الرقاق ، باب رفع الأمانة ، رقم ٦٤٩٧ ، ص ١١٢٦ ، وصحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب وعرض الفن على القلوب ، رقم ٣٦٧ ، ص ٧٣ .

(٣) الرسالة ٨٨ - ٨٩ .

من النبي صلى الله عليه وسلم تجب طاعته فيه ، ولا تحل معصيته ، وليس هذا تقدماً لها على كتاب الله ، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله ، ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يطاع لم يكن لطاعته معنى ، وسقطت طاعته المختصة به ، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به ^(١) .

وقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر للأمة منه علماً ، وعلمهم كل شيء ، فجاءهم بخبر الدنيا والآخرة برؤيته ، ولم يحوجهم الله إلى أحد سواه ^(٢) . وهذه السنة الشريفة بحمد الله تعالى مضبوطة محفوظة ، وأصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث ، وتفصيلها نحو أربعة آلاف حديث ^(٣) .

٢- اختصر نقل السنة وقبولها بالتثبت والتحوط ، فقد كان الصحابة حريصين أشد الحرص على صحة الحديث وصدق رواته وأمانة نقولهم ، لما ورد من شدة التغليب في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
ومن ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " ^(٤) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : " سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم

(١) إعلام الموقعين ٢/ ٣٠٧ - ٣٠٨ . وكان الشافعي قد اختصر هذه الأوجه حيث ذكر أن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله وجهان : أحدهما : نص كتاب ، وقد اتبعه رسول الله كما أنزل ، والآخر : جملة ، بين رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة ، وأوضح كيف فرضها : عاماً أو خاصاً ، وكيف أراد أن يأتي به العباد ، وكلاهما اتبع فيه كتاب الله . ينظر : الرسالة ٩١ . وينظر الفكر السامي ١ / ٤٦ .

(٢) إعلام الموقعين ٤ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٣) إعلام الموقعين ٢ / ٢٥٧ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ، مقدمة الكتاب ، باب تغليب الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم ٤ ، ص ٨ .

تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فأياكم وإياهم" ^(١) .

وعلى نهج الصحابة سار أهل العلم من بعدهم ، ولهذا دونوا أسانيد الأحاديث ، وبلغت عنايتهم في دراسة الأسانيد أبلغ الدقة والضبط والتوثيق ، وميزوا الصحيح من غيره ، وقدموا خدمة عظيمة للسنة النبوية ، آثارها ومنافعها تمتد قرناً بعد قرن .

٣- أن السنة راجعة في معناها إلى القرآن ، فهي تفصيل مجمله وبيان مشكله ، ويسط مختصره ، لأنها بيان له ، وقد دل عليه قوله تعالى : " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون " [النحل : ٤٤] فلا تجد في السنة أمراً إلا والقرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية ، وأيضاً فكل ما دل على أن القرآن هو كلية الشريعة وينبوع لها فهو دليل على ذلك ^(٢) .

وحجية السنة ووجوب الأخذ بها ثابت في الكتاب والسنة ، والأدلة منهما كثيرة ، فمن الكتاب ما يلي :

١- يقول عز وجل : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ٥٩] .

٢- ويقول عز وجل : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [المائدة : ٩٢] .
ففرض طاعته وقرنها بطاعته جل وعلا .

٣- ويقول سبحانه : ﴿ فَتَقَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٨] .

٤- ويقول تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب : ٢١] .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث ابن الزبير ، كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم ١٠٧ ، ص ٢٤ ، ومسلم في صحيحه بلفظه من حديث أبي هريرة ، مقدمة الكتاب ، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ، رقم ١٥ ، ٩ .

(٢) الموافقات ٤ / ١٢ .

٥- ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ

فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ١٧].

ومن السنة النبوية ما يلي :

١- يقول صلى الله عليه وسلم " لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر بما

أمرت به ، أو نهيت عنه ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه ، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه " (١).

٢- يقول صلى الله عليه وسلم : " دعوني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم " (٢).

٣- حديث العرياض بن سارية ، وفيه يقول عليه الصلاة والسلام : " أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة ، وإن عبدا حبشيا ، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، فتمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ... " (٣).

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ، رقم ٤٦٠٤ ، ٤٦٠٥ ، ص ٦٥١ ، والترمذي في سننه ، أبواب العلم ، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم ٢٦٦٣ ، ص ٦٠٤ وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وروى بعضهم عن سفيان عن ابن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، وبقسم ٢٦٦٤ ، ص ٦٠٥ وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وابن ماجه في سننه ، كتاب السنة ، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه ، رقم ١٢ ، ١٣ ، ص ٢ ، والدارمي في سننه ، باب السنة قاضية على كتاب الله ، رقم ٥٩٢ ، ١٤٤ / ١ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب الاقتداء بسنن الرسول صلى الله عليه وسلم ، رقم ٧٢٨٨ ، ص ١٢٥٤ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤ / ١٢٦ ، ١٢٧ بلفظه ، وأخرجه عنه أبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ، رقم ٤٦٠٧ ، ص ٦٥١ . وأخرجه الترمذي بسند آخر في سننه ، أبواب العلم ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة ، رقم ٢٦٧٦ ، ص ٦٠٧ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب السنة ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ، رقم ٤٢ ، ص ٦ ، والحاكم في

فدلت هذه الأحاديث على أن الأحكام الشرعية تؤخذ من الكتاب والسنة ، وأن طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم تكون با تباع ما جاء فيهما ، وأنه لا يحل لأحد أن يخالفهما ، ولا حجة لأحد حاد عنهما أو أحدهما .

قال ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) : (وقد أمر الله عز وجل بطاعته واتباعه أمرا مطلقا مجملا لم يقيد بشيء ، كما أمرنا با تباع كتاب الله ، ولم يقل وافق كتاب الله ، كما قال بعض أهل الزيغ) ^(١) .

وقال ابن القيم (ت ٧٥١ هـ) : (الله سبحانه نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم منصب المبلغ المبين عنه ، فكل ما شرعه للأمة فهو بيان منه عن الله أن هذا هو شرعه ودينه ، ولا فرق بين ما يبلغه عنه من كلامه المتلو ومن وحيه الذي هو نظير كلامه في وجوب الاتباع ، ومخالفة هذا كمخالفة هذا) ^(٢) .

ويتضح مما سبق أن حاجة الناس إلى السنة كحاجتهم إلى القرآن لفهم هدي الله وشريعته ، ولا غنى لأحد - مجتهد أو غير مجتهد - في معرفة الحق عنهما .

المبحث الثالث: التثبت من نصوص الوحي :

نزل الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، وكان الصحابة رضوان الله عليهم يهرعون إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، ويرجعون إليه للتعرف على الأحكام ، ويسألونه عما يعن لهم من أمور ، وما ينزل بهم من قضايا ، فيبلغهم بحكم الله فيها .

ولما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك لأئمة كتاب الله وسنته ، فكان على صحابته رضي الله عنهم أن يرجعوا إليهما بأنفسهم ، ليصدروا عنهما ، ولم يكن هناك أي خلاف في وجوب الأخذ بالكتاب الله والسنة ، حيث اتضح لهم ذلك من دلالة نصوص الكتاب والسنة ، ولأهمية ذلك ، وحرصا منهم على صحة النصوص ،

المستدرک وصححه ١ / ٩٦ ، ووافقه الذهبي . وقال ابن رجب في جامع العلوم والحکم ص ٢٢٦ : قال الحافظ أبو نعيم : هو حديث جيد من صحيح حديث الشاميين .

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٢٣٣ .

(٢) إعلام الموقعين ٢ / ٣١٤ .

وسلامتها ، ومن باب التحقق منها ، ولا سيما عند من لا يحفظ ذلك النص ، ولضرورة ثبوت النص قبل النظر في استنباط الحكم منه والاستدلال به ، ثبت عن الصحابة احتياطهم في ذلك وثبتهم .

وعلى الرغم من أن القرآن محفوظ في الصدور ، ونصوصه متواترة ، إلا أن هناك حالات - وإن كانت نادرة - ثبت عن بعض الصحابة التوثق من النص فيها ، ومن ذلك أن زيد بن ثابت وهو أحد كتاب الوحي ، لما جمع المصحف في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [التوبة: ١٢٨] حتى خاتمة براءة^(١) .

فلم يكتف زيد رضي الله عنه بحفظه وحفظ غيره للآية دون الكتابة ، فكان يطلب الثبوت عن تلقاها بغير واسطة ، ويطلبها حتى يجدها مكتوبة أيضا^(٢) .

وقال زيد بن ثابت وهو أحد المكلفين بجمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه : فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف ، فقد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري : ﴿ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٢٣] فألحقناها في سورتها في المصحف^(٣) .

فلم يكتف زيد - أيضا - بحفظه وحفظ غيره عندما فقد آية من الأحزاب من المصحف التي نسخها في خلافة أبي بكر ، حتى وجدها مع خزيمة بن ثابت ، فألحقها في سورتها^(٤) .

وقد خفيت السنة في قضايا ومسائل على بعض كبار الصحابة ، وعلمها آحادهم ،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن ، رقم ٤٩٨٦ ، ص ٨٩٤ .

(٢) فتح الباري ٩ / ١٥ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن ، رقم ٤٩٨٨ ، ص ٨٩٥ .

(٤) فتح الباري ٩ / ٢١ .

فلم يعملوا بها حتى استوثقوا منهم ، ولهذا شواهد كثيرة .

ومنها : أن الجدة جاءت إلى أبي بكر رضي الله عنه تسأله ميراثها ، فقال لها : مالك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله شيئاً ، فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر^(١) .

وثبت عن عمر رضي الله عنه أنه نَشَدَ الناس : من سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى في السَّقَط ؟ فقال المغيرة : أنا سمعته قضى فيه بغرة ، عبدٍ ، أو أمة . قال : أتت من يشهد معك على هذا . فقال محمد بن مسلمة : أنا أشهد على النبي صلى الله عليه وسلم بمثل هذا^(٢) .

فسؤال عمر رضي الله عنه عن شاهد على حكم النبي صلى الله عليه وسلم أصل واضح في تثبته عما لا يعلمه عن النبي صلى الله عليه وسلم أو شكه فيه^(٣) .

ومن ذلك : أن عمر بن الخطاب لم يقبل بحديث فاطمة بنت قيس حينما قالت : طلقني زوجي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا سكنى لك ولا نفقة " فلما بلغ قولها إلى عمر قال : لا ندع كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة ، لا ندري أحفظت أم نسيت . فكان يجعل لها السكنى والنفقة^(٤) .

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب الفرائض ، باب ميراث الجدة ، رقم ١٠٨٧ ، ص ٣٤٦ ، وأبو داود في سننه ، كتاب الفرائض ، باب في الجدة ، رقم ٢٨٩٤ ، ص ٤٢١ ، والترمذي في سننه وصححه ، أبواب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الجدة ، رقم ٢١٠١ ، ص ٤٨٢ ، وابن ماجه في سننه ، أبواب الفرائض ، باب ميراث الجدة ، رقم ٢٢٢٤ ، ص ٣٩٢ ، والحاكم في المستدرک وصححه ووافقه الذهبي ٤ / ٣٣٨ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٦ / ٢٣٤ ، وضعفه في إرواء الغليل ٦ / ١٢٤ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الديات ، باب جنين المرأة ، رقم ٦٩٠٧ ، ٦٩٠٨ ، ص ١١٩٠ .

(٣) فتح الباري ١٢ / ٢٥١ .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه ، أبواب الطلاق واللعان ، باب ما جاء في المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة ، رقم ١١٨٠ ، ص ٢٨٧ . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وذكر الخلاف الفقهي في المسألة .

ومن ذلك ما رواه أبو سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال : استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، قال : ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع " فقال : والله لتقيمن عليه بيته ، أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبيّ : والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم ، فكنت أصغر القوم فقممت معه فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك ^(١) .

فعمر رضي الله عنه أراد أن لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال ما يدل على ضرورة الثبوت في الحديث إعلاما منه أن من فعل شيئا من ذلك فلا بد أن يكون متأكدا ، فإن لم يكن كذلك فقد عرض نفسه للعقاب ^(٢) كما جاء في رواية مسلم أنه قال : لأوجعن ظهرك ويطنك أو لتأتين بمن يشهد معك ^(٣) .

ومن ذلك : ما رواه عروة قال : حج علينا عبدالله بن عمرو فسمعتة يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعا ، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يُستفتون فيفتون برأيهم ، يفضلون ويضلون " فحدثت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم إن عبدالله بن عمرو حج بعد ، فقالت : يا ابن أخي ، انطلق إلى عبدالله فاستبث لي منه الذي حدثني عنه ، فجئته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني ، فأتيت عائشة فأخبرتها فعجبت ، فقالت : والله لقد حفظ عبدالله بن عمرو ^(٤) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاثا ، رقم ٦٢٤٥ ، ص ١٠٨٧ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الآداب ، باب الاستئذان ، رقم ٥٦٢٨ ، ص ٩٥٨ ، ٩٥٩ .

(٢) فتح الباري ٣٠ / ١١ .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب الآداب ، باب الاستئذان ، رقم ٥٦٢٨ ، ص ٩٥٩ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ، رقم ٧٣٠٧ ، ص ١٢٥٨ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان ، رقم ٦٧٩٦ ، ص ١١٦٤ .

ففي هذا الحديث تثبت عائشة رضي الله عنها في حديث المحدث ، وذلك أن ما تعرفه عن المحدث من كثرة قراءته في كتب الحكمة القديمة أدى إلى خوفها أن يكون اشتبه عليه ، أو قرأه في تلك الكتب فتوهمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما تبين لها صحة ما رواه شهدت له بالحفظ والفضل ^(١) .

ومن الجدير بالذكر أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكن من منهجهم في التثبت من السنة ، أن تعرض على الكتاب اكتفاء بالقرآن وحده ، لأن هذا ضلال بين ، لا يخفى عليهم رضوان الله عليهم .

أما ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :

" ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته ، وإن خالف كتاب الله فلم أقله ، وإنما أنا موافق كتاب الله وبه هداني الله " ^(٢) .

فهو حديث باطل ، عارضه بعض أهل العلم وبينوا بطلانه فقالوا : نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله تعالى قبل كل شيء ونعتمد على ذلك ، قالوا : فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله ، لأننا لم نجد في كتاب الله ألا يقبل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما وافق الكتاب ، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى به والأمر بطاعته ، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال ^(٣) .

* * *

(١) شرح صحيح مسلم ١٦ / ٢٢٥ ، وفتح الباري ١٣ / ٢٨٥ ، ٢٨٧ .

(٢) هذا الحديث وضعه الزنادقة والخوارج ، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم بصحيح النقل من سقيمه . ينظر : جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٢٣٣ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٢٣٣ ، والمواقفات ٤ / ١٨ .

الفصل الثاني: استخراج الأحكام بالاجتهاد :

المبحث الأول : التعريف بالاجتهاد والفرق بينه وبين القياس :

المطلب الأول : تعريف الاجتهاد

١- الاجتهاد في اللغة : مأخوذ من (جهد) أي جدّ ، والجهد والجُهد : الطاقة . والاجتهاد هو : بذل الوسع والمجهود في المطلوب ^(١) .

٢- والاجتهاد في الاصطلاح : له تعريفات كثيرة ، ومنها

- ١- استفراغ الوسع وبذل المجهود في طلب الحكم الشرعي ^(٢) .
- ٢- استفراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم ، مع استفراغ الوسع فيه ^(٣) .

٣- استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجه يُحس من النفس العجز عن المزيد فيه ^(٤) .

- ٤- استفراغ الوسع في النظر فيما يلحقه فيه لوم شرعي ^(٥) .
- ٥- استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي ^(٦) .
- ٦- بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني ^(٧) .

و التعريفان الأخيران متماثلان وهما أجود هذه التعريفات في نظري ، فأكتفي ببيان آخرها . فقوله : (بذل الطاقة) أي بذل الجد فيها دون تقصير ، وهذا أول عناصر الاجتهاد . وقوله : (من الفقيه) هو ذو الفقه ، ويخرج به غير الفقيه كالعامي فإنه خارج عن الاجتهاد .

(١) لسان العرب ٣/ ١٣٣ - ١٣٥ ، مادة (جهد) .

(٢) اللع في أصول الفقه ١٢٩ .

(٣) المحصول ٦/ ٦ .

(٤) الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ٤ / ٢١٨ .

(٥) الذخيرة للقرافي ١ / ١٣٩ .

(٦) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ٢٠٩ ، والبنية في شرح الهداية ١ / ٤٩ .

(٧) التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية ٤ / ١٧٩ .

وقوله : (في تحصيل حكم شرعي) يخرج به أمران ، الأول : بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل غير حكم ، كبذله الطاقة في العبادة ، والآخر : بذله طاقته في حكم غير شرعي من حسي أو عقلي .

وقوله : (ظني) يخرج به تحصيل الحكم القطعي ، لأن القطعي لا اجتهاد فيه ^(١) .
المطلب الثاني : الفرق بين الاجتهاد والقياس :

ذكر أبو بكر الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) : أن اسم الاجتهاد ينتظم ثلاثة معان :
المعنى الأول : القياس الشرعي على علة مستنبطة أو منصوص عليها ، فيرد بها الفرع إلى أصله ، ويحكم له بحكمه بالمعنى الجامع بينهما .

والمعنى الثاني : ما يعلم في الظن من غير علة يجب بها قياس الفرع على الأصل كالاجتهاد في تحري الكعبة لمن كان غائبا عنها ، وكتقويم المستهلكات ، وجزاء الصيد ، والحكم بمهر المثل ، ونفقة المرأة والمتعة .

والمعنى الثالث : الاستدلال على حكم الحادثة بالأصول ^(٢) . وهي آيات الكتاب وأحاديث الرسول ، فيستدل بها على الأحكام من غير ذكر علة ، ولا قياس ، وإنما يكتفى فيه بذكر وجه الدلالة من الأصل المتفق عليه على الحكم ^(٣) .

وذكر الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) أن الاجتهاد أعم من القياس ، لأن الاجتهاد بذل المجهود في طلب الحكم ، وذلك يدخل فيه حمل المطلق على المقيّد وترتيب العام على الخاص وجميع الوجوه التي يطلب منها الحكم وبعض ذلك ليس بقياس ، فلا معنى لتحديد القياس به ^(٤) .

ومن هنا يتضح الفرق بين الاجتهاد والقياس ، وما بينهما من عموم وخصوص ، فالاجتهاد بعمومه يشمل القياس ، والقياس أخص من عموم الاجتهاد .

(١) تيسير التحرير ١٧٩ / ٤ .

(٢) الفصول في الأصول - أبواب الاجتهاد والقياس - ص ٥٨ - ٥٩ .

(٣) الفصول في الأصول - أبواب الاجتهاد والقياس - ص ١٧٣ .

(٤) للمع في أصول الفقه ٩٦ .

المبحث الثاني: اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم:

اختلف العلماء في اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم في بعض المسائل التي لم ينزل فيها وحى ، ولهم في ذلك أربعة أقوال :
القول الأول : أنه عليه الصلاة والسلام يجوز له الاجتهاد ، فيما لم ينزل عليه فيه وحى .

وبه قال الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) فيما حكاه الآمدي (ت ٦٣١ هـ) عنه في رسالته من غير قطع بالجواز ، وبه قال بعض أصحابه . والقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ) ، وأكثر الحنابلة كما ذكره الطوفي (ت ٧١٦ هـ) والبعلي (ت ٨٠٣ هـ)^(١) .

قال الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) مشيراً إلى ذلك : (وقد كان يجوز لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحكم في الحوادث بالاجتهاد ، ومن أصحابنا من قال : ما كان له ذلك)^(٢) .

وقال الطوفي (ت ٧١٦ هـ) : (والتحقيق أن الكلام في جواز ذلك ووقوعه ، والأصح جوازه ، إذ لا يلزم منه محال ، ولا أحسب أحداً ينادى في الجواز عقلاً ، إنما ينادى من ينادى فيه شرعاً)^(٣) .

أما الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) فهو يرى جواز اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم أما وقوعه فبعيد ، وإن لم يكن محالاً ، إذ الظاهر أن ذلك كله كان عن وحى صريح ناص على التفصيل^(٤) .

وقال الآمدي (ت ٦٣١ هـ) : (والمختار جواز ذلك عقلاً ووقوعه سمعاً)^(٥) .
وقال القرافي (ت ٦٨٤ هـ) : (اتفقوا على جواز الاجتهاد بعد وفاته عليه السلام . وأما في زمانه : فوقعه منه عليه السلام قال به الشافعي وأبو يوسف ...

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٢٢ / ٤ .

(٢) اللمع ١٣٤ .

(٣) شرح مختصر الروضة ٥٩٤ / ٣ .

(٤) المستصفى ٣٥٧ / ٢ .

(٥) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢٢٢ / ٤ .

وقال بعضهم كان له أن يجتهد في الحروب دون الأحكام . قال الإمام فخر الدين :
وتوقف أكثر المحققين في الكل (١) .

وقال البجلي (ت ٨٠٣هـ) : (يجوز اجتهد النبي عليه السلام في أمر الشرع عقلا
عند الأكثر . وأما شرعا فأكثر أصحابنا على جوازه ووقوعه) (٢) .

القول الثاني : يجوز له الاجتهاد في أمور الحروب والدنيا دون الأحكام الشرعية ،
ولم ينسب هذا القول لقائل من أهل العلم (٣) .
القول الثالث : التوقف .

قال الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) : (وتوقف أكثر المحققين في ذلك) (٤) .

القول الرابع : أنه لا يجوز اجتهداه ، ولم يكن متعبدا بالاجتهاد .
وبه قال أبو علي الجبائي (ت ٣٠٣هـ) وابنه أبو هاشم (٣٢١هـ) (٥) .
الأدلة والمناقشات :

أولا : يدل للمانعين ما يلي :

١- يقول الله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾

[النجم : ٣ - ٤] .

وجه الاستدلال : أن الله تعالى أخبر عن نبيه صلى الله عليه وسلم أنه لا
ينطق عن الهوى ، وإنما يعمل بالوحي الصادق ، والحكم بالاجتهاد عمل بالهوى ،
فهو لا ينطق به ، فلا يصدر عنه إذن لأنه معصوم (٦) .

ونوقش : من وجهين :

(١) الذخيرة ١ / ١٤٤ .

(٢) المختصر في أصول الفقه ١٦٤ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٤ / ٢٢٢ ، ومنتهى الوصول والأمل ٢٠٩ ، والذخيرة ١ / ١٤٤ ، شرح
مختصر الروضة ٣ / ٥٩٤ .

(٤) المحصول ٧ / ٤ وينظر : إرشاد الفحول ٢٥٦ .

(٥) الإحكام للآمدي ٤ / ٢٢٢ ، والذخيرة ١ / ١٤٤ وشرح مختصر الروضة ٣ / ٥٩٤ .

(٦) شرح مختصر الروضة ٣ / ٥٩٩ .

الأول : لا يسلم بأن الحكم بالاجتهاد نطق عن الهوى ، لاعتماد الاجتهاد على الإذن ، وعلى الدليل الشرعي ، أما الحكم بالهوى والنطق عنه فهو ما لا يستند إلى شيء من ذلك^(١) .

الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى فيما نزل من القرآن وما أقر عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الاجتهاد ، فإنه لا يقر على خطأ^(٢) .

٢- أن امرأة سعد بن الربيع جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد شهيدا ، وإن عمهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ، ولا تنكحان إلا ولهما مال . فقال : " يقضي الله في ذلك " فنزلت آية الميراث : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلزَّكَوٰةِ لِلنِّسَاءِ : ١١﴾ [النساء : ١١] فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمهما ، فقال : : أعط ابنتي سعد الثلثين ، وأعط أمهما الثمن ، وما بقي فهو لك^(٣) .

وجه الاستدلال : أنه عليه الصلاة والسلام انتظر نزول الوحي في هذه الواقعة ، ولو كان مأمورا بالاجتهاد لأجاب دون أن ينتظر الوحي ، فدل انتظاره الوحي على أنه لا يملك الاجتهاد^(٤) .

ونوقش من وجهين :

الأول : أن انتظار الوحي لا يدل على عدم اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه إنما كان ينتظر الوحي عند تعارض مدارك الحكم ، ومسالك الاجتهاد ، واستبهام

(١) شرح مختصر الروضة ٣ / ٦٠٠ .

(٢) الاجتهاد ورعاية المصلحة ودرء المفسدة في الشريعة الإسلامية ص ٢٨ - ٢٩ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣ / ٣٥٢ ، والترمذي في سننه ، أبواب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث البنات ، رقم ٢٠٩٢ ، ص ٤٨٠ ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن محمد بن عقيل ، والحاكم في المستدرک وصححه ٤ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، ووافقه الذهبي ، وحسنه الألباني في إرواء الغليل ٦ / ١٢٢ .

(٤) المستصفى ٢ / ٣٥٦ ، وشرح مختصر الروضة ٣ / ٥٩٩ .

وجه الحق ، أما إذا ظهر له الحكم فكان يجتهد ولا ينتظر^(١) .

الثاني : أن انتظار الوحي يكون في حالات كما لو كان في حكم لا يدخله الاجتهاد ، أو نهى عن الاجتهاد فيه ، وهذا لا يمنع الاجتهاد إذا ظهر له الحكم بالاجتهاد فيما سوى ذلك^(٢) .

٣- أن النبي صلى الله عليه وسلم توقف في اللعان حتى نزل عليه القرآن ، وتوقف في ميراث الخالة والعمة حتى نزل عليه جبريل بأن لا ميراث لهما ، ولو ساغ له الاجتهاد لسارع إليه ولم يتوقف^(٣) .

ونوقش : بأن توقفه في اللعان ، وفي ميراث الخالة والعمة ، من أجل أن يعلم هل ينزل عليه نص فلا يجتهد ، أو يتأخر عنه فيجتهد^(٤) .

٤- أنه لم ينقل نقلاً مستفيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم اجتهد ، ومعلوم أن مثل هذا إذا جاز أنه ينقل ويستفيض^(٥) .

ونوقش : بأن هذا الاستدلال غير مسلم ، فقد يقع الاجتهاد ولا ينقل ، وقد لا يطلع عليه الناس ولا يستفيض أيضاً ، بل لا يسلم أن قضايا النبي صلى الله عليه وسلم الاجتهادية لم تشتهر ، بل هي مستفيضة مشتهرة^(٦) .

٥- أن المجتهد في الأحكام يعتريه اختلاف الاجتهاد ، كسائر المجتهدين نظراً لتغير الرأي بتغير الاجتهاد ، فإذا تقرر أنه عليه الصلاة والسلام كان يجتهد ، اتهم بسبب تغير الرأي ، ولزم من القول باجتهاده مفسدة عظيمة هي تغير الناس عنه ، وحاشاه ذلك^(٧) .

(١) شرح مختصر الروضة ٦٠١ / ٣ .

(٢) المستصفى ٣٥٦ / ٢ .

(٣) الحاوي الكبير ١٦ / ١٢١ .

(٤) الحاوي الكبير ١٦ / ١٢١ .

(٥) شرح مختصر الروضة ٥٩٩ / ٣ .

(٦) المستصفى ٣٥٦ / ٢ ، وشرح مختصر الروضة ٦٠٠ / ٣ .

(٧) المستصفى ٣٥٦ / ٢ ، وشرح مختصر الروضة ٦٠٠ / ٣ .

ونوقش من وجهين :

الأول : لا يسلم أنه لو اجتهد لاختلف اجتهاده ، والفرق بينه وبين سائر المجتهدين عصمته ، والتأييد الإلهي له دونهم .

الثاني : أن التهمة التي تنطرق إلى غيره لا تأثير لها في حقه صلى الله عليه وسلم ، فإنه قد اتهم في النسخ حتى قال السفهاء من الكفار : ﴿ مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبَلِهِمْ إِلَهٌ كَانُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة : ١٤٢] ، وحتى قالوا : إن محمداً يعمل برأيه ، فيعمل اليوم شيئاً ويخالفه غداً ، ومع ذلك لم يقتض تطرق التهمة بطلان النسخ ، لأن ذلك ترك حق لباطل ، وهو غير جائز ، فالتهمة بتغيير الرأي لا تعويل عليها^(١) .

٦- أن قوله صلى الله عليه وسلم نص قاطع يضاد الظن ، والظن يتطرق إليه احتمال الخطأ فهما متضادان^(٢) .

ونوقش : بأنه إذا قيل له : ظنك هو علامة الحكم ، فهو يستيقن الظن والحكم جميعاً فلا يحتمل الخطأ ، وكذلك اجتهاد غيره ، ويكون كظنه صدق الشهود فإنه يكون مصيباً وإن كان الشاهد مزوراً في الباطن^(٣) .

ثانياً : لم أجد دليلاً للمتوقعين في هذه المسألة .

ثالثاً : يدل للمجيزين في الحروب وأمور الدنيا دون الأحكام

١- أن النبي صلى الله عليه وسلم مر يقوم يلحقون ، فقال : " لو لم تفعلوا لصلح " ، فخرج شيصاً^(٤) ، فمر بهم فقال : " ما لنخلكم ؟ " قالوا : قلت كذا وكذا ، قال : " أنتم أعلم بأمور دنياكم " ^(٥) .

ووجه الاستدلال : أن قوله صلى الله عليه وسلم في تأبير النخل اجتهاد منه ، وهو

(١) المستصفى ٢ / ٣٥٧ ، وشرح مختصر الروضة ٣ / ٦٠١ .

(٢) المستصفى ٢ / ٣٥٥ .

(٣) المستصفى ٢ / ٣٥٥ .

(٤) الشيص : بكسر الشين هو البسر الرديء الذي إذا ييس صار حشفاً . ينظر شرح صحيح مسلم ١٥ / ١١٨ .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الفضائل ، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معاش الدنيا على سبيل الرأي ، رقم ٦١٢٨ ، ص ١٠٣٩ .

من أمور المعاش ، فدل على جواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم في ذلك دون الأحكام التي هي من أمور التشريع .
ونوقش هذا الاستدلال : بأن هذا تفريق بين أمرين متماثلين في حقه صلى الله عليه وسلم دون دليل عليه ^(١) .

٢- قول الحباب بن المنذر بن الجموح الأنصاري في غزوة بدر لما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أدنى ماء من بدر : يا رسول الله ، أرأيت هذا المنزل ، أمزلا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه ، أم هو الحرب والرأي والمكيدة ؟ قال : " بل هو الرأي والحرب والمكيدة " فقال : يا رسول الله ، فإن هذا ليس بمنزل ، فانهض بالناس حتى نأتي أدنى ماء من القوم ، فننزله ، ثم نغور ما وراءه من القلب ، ثم نبني عليه حوضاً فنملؤه ماء ، ثم نقاتل القوم ، فنشرب ولا يشربون ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : " لقد أشرت بالرأي " وفعله ^(٢) .

وجه الاستدلال : أن الحباب بن المنذر راجع النبي صلى الله عليه وسلم في المنزل يوم بدر ، وهذا أمر دينوي ، فدل على جواز مراجعته عند اجتهاده في أمر دينوي ، أما أحكام الشرع فلا تجوز مراجعته فيها ، فيلزم على هذا أن لا يكون فيها ما هو باجتهاده ^(٣) .
ونوقش : بأن هذا يدل على جواز مراجعته في الآراء والحروب ، أما الأحكام الشرعية فيدل على جواز مراجعته فيها نصوص أخرى تأتي في أدلة القول بالجواز .
رابعاً : يدل للمجيزين ما يلي :
أولاً من الكتاب :

١- يقول الله تعالى : ﴿ فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِيَ الْآبْصَارِ ﴾ [الحشر: ٢] .

وجه الاستدلال : أن الله تعالى أمر بالاعتبار ، وهو الاجتهاد ، وهذا الأمر عام في الرسول صلى الله عليه وسلم وغيره ، بل هو أجلهم وأعلاهم بصيرة ، وعلى هذا يجب

(١) الاجتهاد ورعاية المصلحة ودرء المفسدة ص ٢٩ .

(٢) السيرة النبوية ١ / ٦٢٠ ، ومختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ص ٢٦٩ .

(٣) المحصول ١٠ / ٦ - ١١ .

عليه الامتثال وإلا كان عاصيا ، ومعصيته محال مع عصمة النبوة ^(١) .
 ٢- يقول الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ ﴾ [النساء : ١٠٥] .

وجه الاستدلال : أن ما أرى الله نبيه عليه الصلاة والسلام يعم الحكم بالنص ، والاستنباط من النصوص ، والاستنباط لا يتأتى إلا بالاجتهاد ، فدل على جواز اجتهاده صلى الله عليه وسلم ^(٢) .

٣- يقول الله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .
 وجه الاستدلال : أن النبي صلى الله عليه وسلم مأمور بالمشاورة ، والمشاورة تكون فيما يحكم فيه بطريق الاجتهاد ، لا فيما يحكم فيه بطريق الوحي ^(٣) .

٤- يقول الله تعالى : ﴿ مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخِرَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [النساء : ٦٧ - ٦٨] .

وجه الاستدلال : أنه عليه الصلاة والسلام عوتب في استبقاء أسرى بدر ، حيث قبل منهم الفداء ، اجتهدا منه ، فكان عتابه بهذه الآيات ، وهذا دليل على أن عمله كان بالاجتهاد وليس بالنص ، إذ لو كان بالنص لما عوتب عليه ^(٤) .

٥- يقول الله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَذِبِينَ ﴾ [التوبة : ٤٣] .

ووجه الاستدلال : أنه عليه الصلاة والسلام عوتب في إذنه للمخلفين عن القتال في غزوة تبوك بهذه الآية ، ولو كان ذلك عملا منه بالنص ، لما عوتب عليه ، فدل على

(١) المحصول ٧/٦ ، وشرح مختصر الروضة ٣/ ٥٩٥ .

(٢) الإحكام ٤/ ٢٢٣ .

(٣) الإحكام ٤/ ٢٢٣ .

(٤) شرح مختصر الروضة ٣/ ٥٩٥ .

أنه كان بالاجتهاد^(١).

٦- يقول الله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ الَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْتَهُمْ وَلَدَتْهُنَّ وَأَيُّهُنَّ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾ وَالَّذِينَ يُظْهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ [المجادلة : ١ - ١٣].

وجه الاستدلال : أن خولة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت حين ظاهر منها زوجها ، وقال لها : أنت علي كظهر أمي جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكو إليه قالت : ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه ويقول : " اتق الله فإنه ابن عمك " قالت : فما برحت حتى نزل القرآن ... الحديث^(٢).

وهذا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام قال ذلك باجتهاده ، ولكن لأنه لا يقر على خطأ ، نزلت الآيات توضح أن هذا ظاهر له أحكامه الخاصة . ولو لم يكن اجتهاده عليه الصلاة والسلام جائزا لم يفعله .
ثانيا : من السنة :

٦- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال : كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحننون الصلوات وليس ينادي بها أحد ، فتكلموا يوما في ذلك ، فقال بعضهم : اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى ، وقال بعضهم : قرنا مثل قرن اليهود ، فقال عمر : أو لا تبعثون رجلا ينادي بالصلاة^(٣).

وعن عبدالله بن زيد بن عبد ربه أنه رأى الأذان في المنام فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره به فجاء عمر رضي الله عنه فقال : يا رسول الله ، والذي

(١) شرح مختصر الروضة ٣ / ٥٩٦ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٦ / ٤١٠ وأبو داود في سننه بلفظه ، كتاب الطلاق ، باب الظهار ، رقم ٢٢١٤ ، ص ٣٢١ . قال الألباني في إرواء الغليل ٧ / ١٧٣ : صحيح .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب بدء الأذان ، رقم ٨٣٧ ، ص ١٦١ .

بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فله الحمد " ^(١) .

وجه الاستدلال : أنه عليه الصلاة والسلام استشار أصحابه فيما يجعل علامة على دخول وقت الصلاة المفروضة ، فشرع ما جاء به عبدالله بن زيد من الأذان ، الذي أريه وأعرض عما سواه بالاجتهاد لا الوحي ^(٢) .

وهذا اجتهاد ليس في أمور الدنيا ، بل في أمر من أمور العبادة ، ويتعلق بالصلاة وهي الركن الثاني من أركان الإسلام ومبانيه العظام .

٢- أنه عليه الصلاة والسلام قال في حرمة مكة شرفها الله : " لا يختلى خلاها ، ولا يعضد شجرها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرف " فقال العباس رضي الله عنه : إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا . فقال : " إلا الإذخر " . وقال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : " لقبورنا وبيوتنا " ^(٣) .

وجه الاستدلال : أن النبي صلى الله عليه وسلم استثنى نبات الإذخر باجتهاده ، إجابة للعباس رضي الله عنه إلى المصلحة العامة ، إذ لو دخل الإذخر في عموم المنع لما جاز أن يجيب العباس إليه ^(٤) .

٣- في غزوة خيبر ، لما أمسى الناس مساء اليوم الذي فتحت عليهم ، أوقدوا نيرانا كثيرة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النيران ؟ على أي شيء توقدون ؟ قالوا : على لحم . قال : " أي لحم ؟ " قالوا : لحم حمر الإنسية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أهريقوها واكسروها " فقال رجل : أو يهريقونها

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب كيف الأذان ، رقم ٤٩٩ ، ص ٨٣ ، والترمذي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في بدء الأذان ، رقم ١٨٩ ، ص ٥٣ ، وقال : حديث حسن صحيح .- هـ والحديث صحيحه النووي في شرح صحيح مسلم ٧٦ / ٤ .

(٢) شرح صحيح مسلم ٧٦ / ٤ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب الجنائز ، باب الإذخر والحشيش في القبر ، رقم ١٣٤٩ ، ص ٢١٥ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب تحريم مكة وتحريم صيدها ، رقم ٣٣٠٢ ، ص ٥٧٠ .

(٤) شرح مختصر الروضة ٥٩٦ / ٣ .

ويغسلونها ؟ فقال : " أو ذاك " ^(١) .

وجه الاستدلال : أنه صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الحمر الإنسية والأواني التي وضعت فيها وأمرهم بإهدار اللحوم والأواني ، فلما راجعه الرجل مشيراً إلى الاكتفاء بغسل القدور وعدم تكسيرها تحصيلاً لمنفعتها أذن في ذلك ، وهذا دليل على أن أمره هذه كانت باجتهاده .

٤- يقول عليه الصلاة والسلام : " إنما أنا بشر وإنكم تختصمون ، ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض ، وأقضي له على نحو مما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذ فإنما أقطع له قطعة من النار " ^(٢) .

وجه الاستدلال : أن الحديث صريح في أنه عليه الصلاة والسلام يقضي بالاجتهاد ، إذ لو كان يحكم بين الخصوم بالوحي لم يتأثر حكمه بما يسمع منهم .

قال الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) : (وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقضي بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه شيء . وخالف في ذلك قوم ، وهذا الحديث من أصرح ما يحتاج به عليهم) ^(٣) .

٥- أن النبي ﷺ انطلق ومعه رهط من أصحابه قبل ابن صياد ^(٤) حتى وجده

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ، رقم ٤١٩٦ ، ص ٧١٢ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد ، باب غزوة خيبر ، رقم ٤٦٦٨ ، ص ٨٠٤ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب الحيل ، باب (١٠) ، رقم الحديث ٦٩٦٧ ، ص ١٢٠١ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الأقضية ، باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن ، رقم ٤٤٧٣ ، ص ٧٥٩ .

(٣) نيل الأوطار ٨ / ٢٧٩

(٤) اسمه صاف ، ويقال له ابن صياد وابن صائد ، وسمي بهما في الأحاديث ، وهو دجال من الدجاجلة ، اختلف الصحابة في كونه الدجال . وكان أمره فتنة ابتلى الله تعالى بها عباده فعصم منها المسلمين ووقاهم شرها . وقال الخطابي : وقد اختلفت الروايات في أمره وما كان من شأنه بعد كبره ، فروي أنه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة ، وفي رواية لجابر أنه قال : فقدنا ابن صياد يوم الحرة ، قال الخطابي : وهذا خلاف رواية من روى أنه مات بالمدينة . أما مسألة عدم قتل النبي صلى الله عليه وسلم ابن صياد وهو يدعي النبوة فقليل لأنه كان غير بالغ ، وقيل لأنه كان في أيام مهادة مع اليهود وحلفائهم ، ينظر : معالم السنن ٦ / ١٨١ وما بعدها ، وشرح صحيح مسلم ١٨ / ٤٦ وما بعدها .

يلعب مع الغلمان ، وقد قارب يومئذ ابن صياد محتلم ، فلم يشعر حتى ضرب النبي صلى الله عليه وسلم ظهره بيده ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أتشهد أنني رسول الله ؟ " فنظر إليه ابن صياد فقال : أشهد أنك رسول الأميين . فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه وسلم : أتشهد أنني رسول الله ؟ قال له النبي صلى الله عليه وسلم : " آمنت بالله ورسله " قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ماذا ترى ؟ " قال ابن صياد : " يأتيني صادق وكاذب . قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لبس عليك الأمر " قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إني قد خبأت لك خبأ " قال ابن صياد : هو الدخ ^(١) . قال النبي صلى الله عليه وسلم : " اخساً فلن تعدو قدرك " قال عمر : يا رسول الله ، ائذن لي فيه أضرب عنقه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إن يكن هو فلن تسلط عليه ، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله " ^(٢) .

قال النووي (ت ٦٧٦هـ) : (قال العلماء : وظاهر الأحاديث أن النبي ﷺ لم يوح إليه بأنه المسيح الدجال ولا غيره ، وإنما أوحى إليه بصفات الدجال ، وكان في ابن صياد قرائن محتملة فلذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقطع بأنه الدجال ولا غيره) ^(٣) قال الحافظ بن حجر [٨٥٢ هـ] : (وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد فيما لم يوح إليه فيه) ^(٤) .

وجه الاستدلال : أن النبي ﷺ لم ينزل عليه في ابن صياد وحي ، ويدل عليه قوله لعمر : " إن يكن هو فلن تسلط عليه ، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله " فجعل له

(١) الدخ : بضم الدال ، لغة في الدخان ، وقيل : لامعنى للدخان هنا لأنه ليس ما يجبأ في كف أو كم ، بل هو نبت موجود بين النخيل والبساتين ، إلا أن يكون معنى خبأت : أضمرت لك اسم الدخان ، فيجوز ، والصحيح المشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم أضمر له آية الدخان ، وهي قوله تعالى : " فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين " . ولم يهتد ابن صياد من الآية إلا لهذا اللفظ الناقص على عادة الكهان إذا ألقى الشيطان إليهم بقدر ما يحفظ قبل أن يدركه الشهاب . ينظر : شرح صحيح مسلم ١٨ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي ؟ ، رقم ٣٠٥٥ ، ص ٥٠٥ . ومسلم في صحيحه ، كتاب الفتن ، باب ذكر ابن صياد ، رقم ٧٣٤٥ ، ص ١٢٦٥ .

(٣) شرح صحيح مسلم ١٨ / ٤٦ .

(٤) فتح الباري ٦ / ١٧٤ .

اختباراً من عنده ، اجتهداً في معرفته ، فدل على تسويغ الاجتهاد له فيما لم يوح إليه شيء .

٦- عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر " (١) .

وجه الاستدلال : أن الحديث يفيد أن الاجتهاد مقام عظيم ، وفيه ثواب جسيم ، فلمن أخطأ أجر واحد ، ولمن أصاب أجران ، فإذا امتنع الاجتهاد في حق النبي صلى الله عليه وسلم لزم حرمانه من هذا المقام العظيم ، وكانت الأمة أفضل منه لعلمهم بالاجتهاد دونه ، وغير جائز أن تكون الأمة أفضل منه .

قال الطوفي (ت ٧١٦هـ) : (الاجتهاد منصب كمال لشحذه القريحة بالنظر في الأدلة ومقدماتها ، وحصول ثوابه ، أي : ثواب الاجتهاد ، لما فيه من إتعاب النفس في استخراج الحكم ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس به ، ضمناً لكمال الاجتهاد الكسبي السلبى إلى الكمال المتجنى الإلهي) (٢) .

ونوقش هذا الاستدلال : بأن ثواب تحمل الرسالة والأداء عن الله تعالى فوق كل ثواب (٣) .

٧- أن غلامين من الأنصار ابتدرا أبا جهل يوم بدر فضرباه بسيفيهما حتى قتلاه ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبراه ، فقال : " أيكما قتله ؟ " فقال كل واحد منهما : أنا قتلته ، فقال : " هل مسحتما سيفيكما ؟ " قالا : لا . فنظر في

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الاعتصام ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب ، رقم ٧٣٥٢ ، ص ١٢٦٤ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الأقضية ، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ، رقم ٤٤٨٧ ، ص ٧٦١ .

(٢) شرح مختصر الروضة ٣ / ٦٠١ .

(٣) المستصفي ٢ / ٣٥٧ .

السيفين فقال : " كلاكما قتله " ^(١) .

ووجه الاستدلال : أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمد على أثر الدم في السيف في قتل أبي جهل ، وحكم بهذه القرينة ، وهذا يدل على جواز اجتهاده عليه الصلاة والسلام .

٨ - قوله صلى الله عليه وسلم في الحج حينما قرن الحج بالعمرة وساق الهدى : " لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولحللت مع الناس حين حلوا " ^(٢) .

ووجه الاستدلال : أن هذا صريح في أنه عمل باجتهاده صلى الله عليه وسلم ، إذ لو كان مأموراً به لم يتمن غير ما أمر به ^(٣) .

٩ - قوله صلى الله عليه وسلم : " ... وإن العلماء ورثة الأنبياء " ^(٤) .

وجه الاستدلال : أن هذا الحديث يوجب أن تثبت لرسول الله ﷺ درجة الاجتهاد ليرثه العلماء عنه ، إذ لو ثبت لهم ذلك ابتداءً لم يكونوا وارثين عنه ^(٥) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فرض الخمس ، باب من لم يخمس الأسلاب ، رقم ٣١٤١ ، ص ٥٢١ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد ، باب استحقاق القاتل سلب القتل ، رقم ٤٥٦٩ ، ص ٧٧٥ - ٧٧٦ .
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التمني ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (لو استقبلت من أمري ما استدبرت) ، رقم ٧٢٢٩ ، ص ١٢٤٥ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم ٢٩٥٠ ، ص ٥١٥ .

(٣) الاجتهاد ورعاية المصلحة ودفع المفسدة ص ٣١ .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب العلم ، باب في فضل العلم ، رقم ٣٦٤١ ، ص ٥٢٣ ، والترمذي في سننه ، أبواب العلم ، باب ما جاء في فضل العلم على العبادة ، رقم ٢٦٨٢ ، ص ٦٠٩ ، وقال : وليس إسناده عندي بمتمصل . وابن ماجه في سننه ، كتاب السنة ، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم ، رقم ٢٢٣ ، ص ٣٤ . وابن حبان في صحيحه وحسنه ، كتاب العلم ، باب ذكر العلماء الذين لهم الفضل الذي ذكرنا قبل ، رقم ٨٨ ، ص ٦١ ، وفي مجمع الزوائد ١ / ١٢٦ قال : رواه البزار ورجاله موثقون . وفي المقاصد الحسنة ٢٨٦ : له شواهد يتقوى بها ، ولذا قال شيخنا له طرق يعرف بها أن للحديث أصلاً . والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢ / ١٠٧٩ .

(٥) المحصول ٦ / ٩ .

١٠- أن الأقرع بن حابس سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج فقال : كل عام يا رسول الله ؟ فسكت ، فقال : " لو قلت : نعم ، لوجبت ، ثم إذا لا تسمعون ولا تطيقون ، ولكنه حجة واحدة " (١) .

وجه الاستدلال : أن قوله عليه الصلاة والسلام : لو قلت نعم لوجبت ، يدل على أنه كان له أن يقول نعم ، وهذا يدل على أنه قاله باجتهاده ، والله أعلم .
ومن المعقول :

أنه إذا جاز الحكم بالاجتهاد لغير الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإن جوازه للرسول صلى الله عليه وسلم وهو أكمل اجتهادا من غيره من باب أولى (٢) فإنه أولى بمعرفة ذلك من غيره لسلامة نظره ، وبعده عن الخطأ والإقرار عليه (٣) .

الترجيح :

بعد النظر والتأمل في أقوال أهل العلم وأدلتهم وما ورد من مناقشات يترجح لدي والله أعلم القول الأول ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم يجوز له الاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه وحي ، لقوة أدلة هذا القول ، وضعف ما احتج به الآخرون ، لما ورد عليها من مناقشات .

المبحث الثالث : اجتهاد الصحابة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

المطلب الأول : اجتهاد الصحابة في حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم :

اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم جائز وواقع . قال القرافي (ت ٦٨٤هـ) : (وأما وقوع الاجتهاد في زمنه عليه السلام من غيره فقليل وهو جائز عقلا في الحاضر عنده عليه السلام والغائب عنه . وقد قال له معاذ

(١) أخرجه أبو داود في سننه من حديث ابن عباس ، كتاب المناسك ، باب فرض الحج ، رقم ١٧٢١ ، ص ٢٥٤ ،
والترمذي في سننه ، أبواب الحج ، باب ما جاء كم فرض الحج ، رقم ٨١٤ ، ص ٢٠٣ ، والنسائي في سننه ،
كتاب مناسك الحج ، باب وجوب الحج ، رقم ٢٦٢٠ ، ص ٣٦٤ ، والحاكم في المستدرک وصححه ١ /
٤٤١ ووافقه الذهبي .

(٢) اللع ١٣٤ .

(٣) الإحكام ٤ / ٢٢٥ .

رضي الله عنه : أجتهد رأيي (^(١)) .

وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ) : (وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهدون في النوازل ، ويقيسون بعض الأحكام على بعض ، ويعتبرون النظر بنظيره ... وقد اجتهد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الأحكام ولم يعنفهم) (^(٢)) .

وقال أيضا : (وقد اجتهد أبو بكر وعمر رضي الله عنهما بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في عدة من الوقائع ، وأقرهما على ذلك ، لكن في قضايا جزئية معينة ، لا في أحكام عامة وشرائع كلية ، فإن هذا لم يقع من أحد من الصحابة في حضوره أو غيبته) (^(٣)) .

ومن اجتهاداتهم التي كانت بحضرته ما يلي :

١- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى سعد فأتى على حمار فلما دنا من المسجد قال للأنصار : " قوموا إلى سيدكم ، أو خيركم " ، فقال : " هؤلاء قريظة على حكمك " فقال : تقتل منهم مقاتلتهم ، وتسبي ذراريهم . قال : " قضيت فيهم بحكم الله " وربما قال : " بحكم الملك " (^(٤)) .

قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) : (وفيها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي خلافة في أصول الفقه (^(٥)) ، والمختار الجواز سواء كان بحضور

(١) الذخيرة ١ / ١٤٤ .

(٢) إعلام الموقعين ١ / ٢٠٣ .

(٣) زاد المعاد ٣ / ٣٩٤ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب المغازي ، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته بإيهم ، رقم ٤١٢١ ، ص ٦٩٨ . ومسلم في صحيحه كتاب الجهاد ، باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم ، رقم ٤٥٩٦ ، ص ٧٨٤ .

(٥) خالف في ذلك أبو علي وأبو هاشم ، بحجة أن الصحابة تفزع في الحوادث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كانوا مأمورين بالاجتهاد لما فزعوا إليه . وهذا القول ضعيف ، لأن فزعهم إليه فيما لم يظهر لهم فيه وجه

النبي صلى الله عليه وسلم أم لا (١).

٢- قول أبي بكر رضي الله عنه في حق أبي قتادة ، حيث قتل رجلاً من المشركين ، فأخذ سلبه غيره : لا نقصد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فتعطيك سلبه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " صدق وصدق في فتواه " (٢) .
فإن أبا بكر رضي الله عنه لم يقل ذلك بغير الرأي والاجتهاد (٣) ، وكان ذلك بحضرة صلى الله عليه وسلم وتصديقه لأبي بكر على ذلك ، وهذا يدل على جواز اجتهاد الصحابة في حضرة صلى الله عليه وسلم .

قال النووي (ت٦٧٦هـ) : (وفي هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي بكر الصديق في إفتائه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم واستدلالة لذلك ، وتصديق النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وفيه منقبة ظاهرة لأبي قتادة فإنه سماه أسداً من أسد الله تعالى يقاتل عن الله ورسوله ، وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم) (٤) .

٣- عن سهل بن سعد الساعدي ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب

الاجتهاد ، ولعلمهم تركوه لصعوبته ، وسهولة الحصول على الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين ظهرانيهم ، ولأن الاجتهاد طريق يتوصل به إلى الحكم والرجوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم طريق آخر فلا يمتنع العدول عن أحدهما . ينظر المحصول ٦ / ١٨ ، ٢٠ ، والإحكام للأمدي ٤ / ٢٣٨ ، وشرح مختصر الروضة ٣ / ٥٩١ - ٥٩٢ ، وفتح الباري ٧ / ٤١٦ .

(١) فتح الباري ٧ / ٤١٦ . وذكر الكاساني في بدائع الصنائع ٧ / ١٠٨ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استصوب حكمه ، حيث أخبر عليه الصلاة والسلام أن ما حكم به سعد هو حكم الله سبحانه وتعالى ، لأن حكم الله سبحانه وتعالى لا يكون إلا صواباً .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فرض الخمس ، باب من لم يغمس الأسلاب ، رقم ٣١٤٢ ، ص ٥٢٢ ، ولفظه : فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : لا ها الله ، إذا لا يعمدُ إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، يعطيك سلبه . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " صدق " ومسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ، باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، رقم ٤٥٦٨ ، ص ٧٧٤ . وقال الخطابي : وقوله : لا ها الله إذا . هكذا يروى ، والصواب لا ها الله ذا ، بغير ألف قبل الذال ، ومعناه كلامهم لا والله ، يجعلون الهاء مكان الواو ، ومعناه : لا والله لا يكون ذا . ينظر : معالم السنن ٤ / ٤٠ .

(٣) الإحكام ٤ / ٢٣٦ .

(٤) شرح صحيح مسلم ١٢ / ٦٠ - ٦١ .

إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، فحانت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر فقال : أتصلي للناس فأقيم ؟ قال : نعم ، فصلى أبو بكر ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس ، وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته ، فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث في مكانك ، فرفع أبو بكر رضي الله عنه يديه ، فحمد الله على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف ، وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ، فلما انصرف ، قال : " يا أبا بكر ! ما منعك أن تثبت إذ أمرتك ؟ " فقال أبو بكر : ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما لي رأيكم أكثرتم التصفيق ؟ من رابه شيء في صلاته فليسبح ، فإنه إذا سبَح التُفِتَ إليه ، وإنما التصفيق للنساء " ^(١) .

فهذا الحديث حوى ضروباً من الدلالة على جواز اجتهاد الصحابة في حضرته .
ومنها : أن الناس صفقوا بعد حضور النبي صلى الله عليه وسلم باجتهادهم .
ومنها : أن أبا بكر رضي الله عنه لم يلتفت إليهم باجتهاده .
ومنها : أن أبا بكر رضي الله عنه لما أكثروا التصفيق التفت باجتهاده .
ومنها : أن أبا بكر رضي الله عنه لما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم أن امكث في مكانك رفع يديه وحمد الله تعالى في تلك الحال لغير عمل الصلاة باجتهاده .
ومنها : أن أبا بكر رضي الله عنه استأخر بعد إشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم له بالثبات ، ورأى التأخير أولى ، تعظيماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتقدم أمامه ، وكان ذلك باجتهاد رأيه ^(٢) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب من دخل ليوم الناس فجاء الإمام الأول فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت صلاته ، رقم ٦٨٤ ، ص ١١١ - ١١٢ . ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم ، رقم ٩٤٩ ، ص ١٨٠ .

(٢) الفصول في الأصول - أبواب الاجتهاد والقياس - ص ٧٤ - ٧٥ .

٤- عن أبي بكرة أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راکع فرکع قبل أن یصل الصف ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : " زادك الله حرصاً ولا تعد " ^(١) .

فالنبي عليه الصلاة والسلام أقر هذا الاجتهاد من هذا الصحابي الجليل حين حرص على إدراك الركعة مع الإمام فرکع خارج الصف ثم اشترك مع الصف ، وأرشده صلى الله عليه وسلم إلى ما هو الأفضل وأجاز له الركعة التي أداها باجتهاده الشخصي ^(٢) .

٥- لما كان يوم غزوة تبوك أصاب الناس مجاعة ، قالوا : يا رسول الله لو أذنت لنا فنحرنا نواضحنا ^(٣) ، فأكلنا وادهنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " افعلوا " . فجاء عمر رضي الله عنه فقال : يا رسول الله إن فعلت قلّ الظهر ، ولكن ادعهم بفضل أزوادهم ، ثم ادع الله لهم عليها بالبركة ، لعل الله أن يجعل في ذلك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " نعم " فدعا ينطع ^(٤) فبسطه ثم دعا بفضل أزوادهم ، فجعل الرجل يجيء بكف ذرة ، وجعل يجيء الآخر بكف تمر ، ويجيء الآخر بكسرة ، حتى اجتمع على النطع من ذلك شيء يسير ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بالبركة ثم قال : " خذوا في أوعيتكم " فأخذوا في أوعيتهم ، حتى ما تركوا في العسكر وعاء إلا ملؤه ، فأكلوا حتى شبعوا ، وفضلت فضلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، لا يلقى الله بهما عبد غير

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأذان ، باب إذا ركع دون الصف ، رقم ٧٨٣ ، ص ١٢٧ .

(٢) نقل الحافظ ابن حجر أن ابن المنير قال : صوب النبي صلى الله عليه وسلم فعل أبي بكرة من الجهة العامة وهي الحرص على إدراك فضيلة الجماعة ، وخطأه من الجهة الخاصة . ينظر : فتح الباري ٢ / ٢٦٨ .

(٣) النواضح : جمع ناضح ، ويستعمل في كل بعير يحمل الماء أولاً يحمله ، ينظر : المصباح المنير ٢ / ٧٤٦ ، مادة (نضج) .

(٤) النطع : بساط متخذ من الأديم . ينظر : المصباح المنير ٢ / ٧٤٨ ، مادة (نطع) .

شاك ، فيحجب عن الجنة " (١) .

فقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم للناس في نحر إيلهم في بداية الأمر استبقاء لحياتهم ، وحفظ النفوس واجب ومقصد من مقاصد الدين ، ولما أشار عمر رضي الله عنه باجتهاده إلى مصلحة أخرى ، أجابه إلى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا يدل على أن هذه الإجابة أيضا باجتهاده صلى الله عليه وسلم .

وفي الحديث منقبة ظاهرة لعمر رضي الله عنه دالة على قوة يقينه بإجابة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى حسن نظره للمسلمين (٢) .

٦- عن ابن عباس قال : لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعُهُ قال : " اتنوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده " قال عمر : إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا (٣) . فاختلفوا وكثر اللغط ، قال : " قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع " فخرج ابن عباس يقول : إن الرزية (٤) كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه (٥) .

(١) أخرجه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع في صحيحه ، كتاب الشركة ، باب الشركة في الطعام ، رقم ٢٤٨٤ ، ص ٤٠٢ ، ومسلم من حديث أبي هريرة أو أبي سعيد في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة ، رقم ١٣٩ ، ص ٣٥ .

(٢) فتح الباري ٦ / ١٣٠ .

(٣) اختلف اجتهد الصحابة رضي الله عنهم ، فخشى عمر رضي الله عنه أن يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض سبيلا للمناققين إلى الطعن في ذلك المكتوب ، ولم يكن ليمتنع عن تنفيذ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الأمر هنا كان على الاختيار ، ولهذا اختلف اجتهدهم ، وقد عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أياما ولم يعاود أمرهم بذلك ، وفي الحديث إشارة إلى تصويب اجتهد عمر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ لا في صحته ولا في مرضه ينظر : شرح صحيح مسلم ٩٠ / ١١ - ٩٢ ، وفتح الباري ١ / ٢٠٩ ، ١٣٢ / ٨ .

(٤) الرزية : بفتح الراء وكسر الزاي بعدها ياء ثم همزة ، معناه المصيبة . ينظر : فتح الباري ١ / ٢٠٩ . وقول ابن عباس هذا من باب الأسف على ما فاتته من البيان بالتنصيص عليه ، وكان عمر أفاقه منه قطعاً . ينظر : شرح صحيح مسلم ٩٠ / ١١ ، وفتح الباري ٨ / ١٣٤ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب العلم ، باب كتابة العلم ، رقم ١١٤ ، ص ٢٥ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الوصية ، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ، رقم ٤٢٣٤ ، ص ٧١٨ .

فوقع الاجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فيما لم ينزل عليه فيه وحي^(١).

المطلب الثاني : اجتهاد الصحابة في غيبته صلى الله عليه وسلم :

اجتهد الصحابة رضي الله عنهم في أمور عرضت لهم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا بحضرته ، ومن الأمثلة على ذلك :

١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع من الأحزاب : " لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة " فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لا نصلي حتى نأتيها ، وقال بعضهم : بل نصلي ، لم يرد منا ذلك . فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحدا منهم^(٢).

فهؤلاء الصحابة منهم من اجتهد ونظر إلى اللفظ وتمسك به ، فلم يؤد صلاة العصر حتى وصل بني قريظة ، ومنهم من اجتهد ونظر إلى المعنى وهو قصد الاستعجال فصلى العصر في وقتها ، وبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف أحدا على اجتهاده .

قال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) : (فهذا دليل على أن المجتهدين يتنازعون في فهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس كل واحد منهم آثما)^(٣).

٢ - عن عمار بن ياسر قال لعمر رضي الله عنه : أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت ؟ فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتمعكت فصليت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : " إنما كان يكفيك هكذا " وضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه .

وفي رواية : أن عمار بن ياسر قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في

(١) فتح الباري ٢٠٩ / ١ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب صلاة الخوف ، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء ، رقم

٩٤٦ ، ص ١٥٢

(٣) منهاج السنة النبوية ٤١١ / ٣ - ٤١٢ .

حاجة فأجنبت فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ... إلخ^(١).
فعمار بن ياسر اجتهد في صفة التيمم من الجنابة ، وقاسها على الغسل من الجنابة
في تعميم التراب على البدن كتعميم الماء على البدن ، فأرشد النبي صلى الله عليه
وسلم إلى خطأ اجتهداه .

٣- أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عشرة رهط سرية عينا وأمر عليهم
عاصم بن ثابت الأنصاري ، ومنهم خبيب بن عدي الأنصاري ، فانطلقوا ، وذكروا
لحي من هذيل يقال لهم : بنو لحيان ، فنفروا لهم قريبا من مائتي رجل كلهم رام ،
فاقتصوا آثارهم ... فلما رآهم عاصم وأصحابه لجأوا إلى فدّ^(٢) ، وأحاط بهم القوم ،
فقالوا لهم : انزلوا وأعطونا بأيديكم ، ولكم العهد والميثاق ولا نقتل منكم أحدا ،
فقال عاصم بن ثابت أمير السرية : أما أنا فوالله ! لا أنزل اليوم في ذمة كافر ، اللهم
أخبر عنا نبينا ، فرموهم بالنبل ، فقتلوا عاصما في سبعة ، فنزل إليهم ثلاثة رهط
بالعهد والميثاق منهم خبيب الأنصاري وزيد بن دثنة ورجل آخر ، فلما استمكنوا منهم
أطلقوا أوتار قسيهم فأوثقوهم ... ولما قتلوا الرجل الثالث انطلقوا بخبيب وابن دثنة حتى
باعوهما بمكة ... فلما خرجوا من الحرم ليقتلوه في الحل قال لهم خبيب : ذروني أركع
ركعتين ، فتركوه فركع ركعتين ، ثم قال : لولا أن تظنوا أن ما بي جزع لطولتها ،
اللهم أحصهم عددا ... فقتله ابن الحارث ، فكان خبيب هو سن الركعتين لكل امرئ
مسلم قتل صبرا^(٣).

فهذا الحديث يفيد ضربين من الاجتهاد :

الأول : أن عاصما اجتهد لما أحاط بهم الكفار وأبى النزول على عهدهم وميثاقهم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب التيمم ، باب التيمم هل ينفخ فيهما ؟ رقم ٣٣٨ ، ص ٥٩ ،
والرواية الأخرى في باب : التيمم ضربة ، رقم ٣٤٧ ، ص ٦١ . وهي عند مسلم في صحيحه ، كتاب
الحيض ، باب التيمم ، رقم ٨١٨ ، ص ١٥٨ .

(٢) هي الراية المشرقة . ينظر : فتح الباري ٧ / ٣٨١ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجهاد ، باب هل يستأسر الرجل ؟ ومن لم يستأسر ، ومن ركع ركعتين ،
رقم ٣٠٤٥ ، ص ٥٠٣ ، والإمام أحمد في المسند ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

والوقوع في الأسر باجتهاده ، أما خبيب فكان اجتهاده يقضي بالاستسلام والوقوع تحت أسرهم ، ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على أحد منهما ما اختاره باجتهاده ، فكلهم محمود غير مذموم ولا ملوم .

الثاني : أن الحديث يفيد جواز اجتهاد الصحابة من وجه آخر ، فخبيب رضي الله عنه أول من سن ذلك ركعتين لكل امرئ مسلم قتل صبوا ، ولم يكن ذلك إلا باجتهاده ، ولو لم يفهم الصحابة جواز الاجتهاد في غيبته رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعله .

٤- عن سهل بن سعد الساعدي ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، فحانت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر فقال : أتصلي للناس فأقيم ؟ قال : نعم ، فصلى أبو بكر ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس ... الحديث ^(١) .
فإقامة أبي بكر رضي الله عنه مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان باجتهاد الصحابة وفي غيبته صلى الله عليه وسلم ، وصلوا خلفه ^(٢) .

٥- عن أم عطية قالت : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته ، فقال : " اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك ، إن رأيتهن ذلك ، بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً ، أو شيئاً من كافور ، فإذا فرغتن فأذني " فلما فرغن آذناه ، فألقى إلينا جُفْؤهُ ، فقال : " أشعرنها إياه " أي إزاره ^(٣) .

فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : " إن رأيتهن " الأمر إلى اجتهادهن ورأيهن في زيادة عدد الغسلات .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) الفصول في الأصول - أبواب الاجتهاد والقياس - ص ٧٤ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب يجعل الكافور في الأخيرة ، رقم ١٢٥٣ ، ص ٢٠١ ،

ومسلم في صحيحه ، كتاب الجنائز ، باب في غسل الميت ، رقم ٢١٦٨ ، ص ٣٧٧ .

قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) : (قوله : " إن رأيتن ذلك " معناه التفويض على اجتهدهن بحسب الحاجة لا التشهي) ^(١) .

٦- في غزوة ذات السلاسل احتلم أمير الجيش عمرو بن العاص ، وكانت ليلة باردة ، فخاف على نفسه من الماء ، فتييم وصلى بأصحابه الصبح ، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : " يا عمرو ، صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ " فأخبره بالذي منعه من الاغتسال ، وقال : إني سمعت الله يقول : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٢٩] فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً ^(٢) .

قال أبو بكر الجصاص (ت ٣٧٠هـ) : (فلم ينكر على عمرو الاجتهاد في ترك استعمال الماء ، والعدول عنه إلى التراب ، ولم ينكر على أصحابه أيضاً الاجتهاد في وجوب استعماله ، إذ كانت الحال عندهم - وفي اجتهدهم - غير مختلفة) ^(٣) .
جاء في فتح الباري : (وفي الحديث ... جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم) ^(٤) .

٧- خرج رجلان من الصحابة في سفر ، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء ، فتييما صعيدا طيبا فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ، ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك ، فقال للذي لم يعد : " أصبت السنة وأجزأتك صلاتك " وقال للآخر : " لك الأجر مرتين " ^(٥) .

(١) فتح الباري ٣ / ١٢٩ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب إذا خاف جنب البرد أتييم ؟ ، رقم ٣٣٤ ، ص ٦٠ ، والحاكم في المستدرک ١٧٧/١ وصححه ووافقه الذهبي . وأخرجه البخاري في صحيحه معلقا ، كتاب التيمم ، باب إذا خاف جنب على نفسه المرض أو الموت أو العطش تيمم ، ص ٦٠ ، وقواه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١ / ٤٥٤ .

(٣) الفصول في الأصول - أبواب الاجتهاد والقياس - ص ٧٢ .

(٤) ابن حجر ١ / ٤٥٤ .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب التيمم يجد الماء بعدما يصلي في الوقت ، رقم ٣٣٨ ، ص ٦١ ، والنسائي في سننه ، كتاب الغسل والتيمم ، باب التيمم لمن يجد الماء بعد الصلاة ، رقم ٤٣٣ ، ص ٥٨ .

وهذا أيضا مثال لاجتهاد بعض الصحابة في غيبته صلى الله عليه وسلم ، ولما بلغه ذلك ، أقرهما على اجتهادهما ، وبين لهما ما لكل مجتهد منهما .

٨- أنه عليه الصلاة والسلام لما أراد بعث معاذ إلى اليمن ، قال له : " كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ " قال : أقضي بكتاب الله . قال : " فإن لم تجد في كتاب الله ؟ " قال : فبسنة رسول الله . قال : " فإن لم تجد في سنة رسول الله ؟ " قال أجتهد برأيي ولا آلو ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال : " الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله " ^(١) .

فقد أخبر معاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سيجتهد إذا لم يجد في الكتاب والسنة ، وأقره عليه الصلاة والسلام على ذلك الاجتهاد في غيبته ، وإقراره دليل على جواز الاجتهاد في غيبته ، ولو لم يجز لأمره بمراجعته .

٩- عن زيد بن أرقم قال : كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل من اليمن فقال : إن ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا عليا يختصمون إليه في ولد ، وقد وقعوا على امرأة في طهر واحد ، فقال لاثنين : طيبا بالولد لهذا فغليا ، ثم قال لاثنين : طيبا بالولد لهذا فغليا ، فقال : أنتم شركاء متشاكسون إنني مقرع بينكم فمن قرع فله الولد وعليه لصاحبيه ثلثا الدية ، فأقرع بينهم ، فجعله لمن قرع . فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أضراسه أو نواجذه ^(٢) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٣٦/٥ ، ٢٤٢ ، وأبو داود في سننه ، كتاب القضاء ، باب اجتهاد الرأي في القضاء ، رقم ٣٥٩٢ ، ص ٥١٦ . والترمذي في سننه ، أبواب الأحكام ، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي ، رقم ١٣٢٧ ، ص ٣٢١ - ٣٢٢ . وقال : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وليس إسناده عندي بمتصل ، وأبو عون الثقفي اسمه محمد بن عبيد الله . والحديث صححه البغدادى في الفقيه والمتفقه ١ / ١٨٩ وقال : إن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به فوقفتنا بذلك على صحته . وقال ابن القيم في إعلام الموقعين ١ / ٢٠٢ : فهذا حديث وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند من حديث عبد الله بن الخليل ٣٧٤ / ٤ ، وأبو داود في سننه ، كتاب الطلاق ، باب من قال بالقرعة إذا تنازعا في الولد ، رقم ٢٢٦٩ ص ٣٢٩ ، والنسائي في سننه ، كتاب الطلاق ، باب القرعة في الولد ، رقم ٣٥١٩ ص ٤٩٠ . والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الدعوى والبيانات ، باب من قال يقرع بينهما

وهذا اجتهاد من علي رضي الله عنه في غيبة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لما بلغه .

١٠- ومن اجتهادات علي بن أبي طالب رضي الله عنه المشهورة (مسألة الزية)

وذلك أن قوما من أهل اليمن حفروا زية للأسد فاجتمع الناس على رأسها ، فهوى فيها واحد ، فجذب ثانيا ، فجذب الثاني ثالثا ، ثم جذب الثالث رابعا ، فقتلهم الأسد ، فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه ، فقال : للأول ربع الدية ؛ لأنه هلك فوقه ثلاثة ، وللثاني ثلث الدية ؛ لأنه هلك فوقه اثنان ، وللثالث نصف الدية ؛ لأنه هلك فوقه واحد ، وللرابع كمال الدية . وقال : فإني أجعل الدية على من حضر رأس

إذا لم يكن قافة ١٠ / ٢٦٧ . قال المنذري في مختصر سنن أبي داود ٣ / ١٧٧ : (وفي إسناده الأجلح واسمه يحيى بن عبدالله الكندي ولا يحتج بحديثه) . وقال ابن القيم في زاد المعاد ٥ / ٤٢٩ - ٤٣٠ : (وفي إسناده يحيى بن عبدالله الكندي الأجلح ولا يحتج بحديثه ، لكن رواه أبوداود والنسائي بإسناد كلهم ثقات إلى عبد خير ، عن زيد بن أرقم) فذكره ثم قال : (وقد أعل هذا الحديث بأنه روي عن عبد خير بإسقاط زيد بن أرقم فيكون مرسلا . قال النسائي : وهذا أصوب . وهذا أعجب ، فإن إسقاط زيد بن أرقم من هذا الحديث لا يجعله مرسلا ، فإن عبد خير أدرك عليا وسمع منه ، وعلي صاحب القصة ، فهب أن زيد بن أرقم لا ذكر له في السند فمن أين جاء الإرسال ، إلا أن يقال : عبد خير لم يشاهد ضحك النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلي إذ ذاك كان باليمن ، وإنما شاهد ضحكه صلى الله عليه وسلم زيد بن أرقم أو غيره من الصحابة ، وعبد خير لم يذكر من شاهد ضحكه ، فصار الحديث به مرسلا . فيقال : إذا : قد صح السند عن عبد خير ، عن زيد بن أرقم ، متصلا ، فمن رجح الاتصال ، لكونه زيادة من الثقة فظاهر ، ومن رجح رواية الأحفظ والأضبط وكان الترجيح من جانبه ولم يكن علي قد أخبره بالقصة ، فغايتها أن تكون مرسلة ، وقد يقوى الحديث بروايته من طريق أخرى متصلا) وقال في الطرق الحكمية ٢٣٤ : (وأما حديث زيد بن أرقم ... فهو حديث مضطرب جدا) وقال ابن حزم في المحلى ٩ / ٣٤٥ : (والعجب كله في مخالفتهم حكم علي بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ثابت صحيح وأخذهم في المسألة نفسها برواية فاسدة لا تصح نسبت إلى عمر رضي الله عنه من إحقاقه الولد بأبوين والقرآن والسنة والمعقول يبطل ذلك) وقال في المحلى أيضا ١٠ / ١٥٠ : (وهذا خبر مستقيم السند نقلته كلهم ثقات والحجة به قائمة ولا يصح خلافه البتة) وينظر : سنن أبي داود برقم ٢٢٧٠ ص ٣٢٩ ، وسنن النسائي برقم ٣٥١٨ ص ٤٩٠ .

وقال ابن عبد البر : (قد روي في هذا الباب حديث مسند حسن ، أخذ به جماعة من أهل الحديث ومن أهل الظاهر رواه الثوري عن صالح بن حي عن الشعبي عن عبد خير الحضرمي (...) الخ ، الاستذكار ١٨ / ٣٤٣ .

البئر . فرجع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : " هو كما قال " (١) .
ويستفاد من هذا الاجتهاد في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم إقرار مبدأ التسامح
الذي يستوعب هؤلاء المجتهدين جميعا ، وذلك فضل ورحمة من الله بعباده .
قال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) :

(وما كان منها من الاجتهاديات المتنازع فيها التي أقرها الله ورسوله ، كاجتهاد
الصحابة في تأخير العصر عن وقتها يوم قريظة ، أو فعلها في وقتها ، فلم يعنف النبي
صلى الله عليه وسلم واحدة من الطائفتين .

كما قطع بعضهم نخل بني النضير ، وبعضهم لم يقطع ، فأقر الله الأمرين .
وكما ذكر الله عن داود وسليمان : أنهما يحكمان في الحرث ، ففهم الحكومة
أحدهما ، وأثنى على كل منهما بالعلم والحكم به .
وكما قال صلى الله عليه وسلم : " إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا
اجتهد فأخطأ فله أجر " .

فما وسعه الله ورسوله وسع ، وعفا الله عنه ورسوله عفي عنه ، وما اتفق عليه
المسلمون من إيجاب ، أو تحريم ، أو استحباب ، أو إباحة ، أو عفو بعضهم لبعض عما
أخطأوا فيه ، وإقرار بعضهم لبعض فيما اجتهدوا به ، فهو بما أمر الله به ورسوله ؛ فإن
الله ورسوله أمر بالجماعة ، ونهى عن الفرقة (٢) .

والحاصل أنه تواتر أن الصحابة رضي الله عنهم كان لهم اجتهداهم في عهد النبي ﷺ
وهم غائبون عنه ، وعالجوا ما عرض لهم من قضايا ، وأرشدتهم النبي ﷺ إذا أخطأوا
في شيء من ذلك ، كما ترك لهم المجال فيما فيه سعة من الدين ، وهذا يوضح أن
الصحابة رضي الله عنهم لو لم يعلموا بجواز الاجتهاد إذا احتاجوا إليه في ظروف لا
يكون بينهم رسول الله ﷺ لما فعلوه .

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، ٧٧ / ١ ، ١٢٨ ، ١٥٢ . والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الديات ، باب ما
ورد في البئر جبار والمعدن جبار ، ١١١ / ٨ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الديات ، باب القوم يدفع
بعضهم بعضا في البئر أو الماء ، رقم ٧٩٢١ ، ٩ / ٤٠٠ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣ / ٣٤٤ .

الفصل الثالث : الاستدلال بالإجماع في عهد الخلفاء الراشدين :

المبحث الأول : تعريف الإجماع وحجته :

المطلب الأول : تعريف الإجماع :

١ - الإجماع في اللغة ، مصدر أجمع ، ويطلق على العزم على الشيء والتصميم عليه ، ومنه قوله تعالى : " فأجمعوا أمركم " [يونس : ٧١] أي : اعزموا .
ويطلق على الاتفاق ، يقال : أجمع القوم على الأمر أي اتفقوا عليه .
والإجماع : أن تُجمع الشيء المتفرق جميعا ، فإذا جعلته جميعا بقي جميعا ، ولم يكد يتفرق كالرأي المعزوم عليه ^(١) .

٢ - تعريفه في الاصطلاح

أما تعريفه اصطلاحا ، فقد عرف الإجماع بتعريفات كثيرة ، منها :

- أن تجتمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام ^(٢) .
 - اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور ^(٣) .
 - اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع ^(٤) .
 - اتفاق مجتهدي عصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر شرعي ^(٥) .
- وهذا التعريف الأخير من أمثل ما ذكر في بيان معناه من وجهة نظري .
فقوله : (اتفاق) يعني الاشتراك إما في الاعتقاد أو القول أو الفعل . ولا يصدق الاتفاق على قول مجتهد منفرد في عصره بأمر شرعي . وهو احتراز عن الاختلاف على كل حال .

(١) لسان العرب ٨ / ٥٧ - ٥٨ ، مادة (جمع) .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٠ / ١٠ .

(٣) المحصول ٤ / ٢٠ .

(٤) الإحكام ١ / ٢٨١ .

(٥) التحرير ٣ / ٢٢٤ .

وقوله : (مجتهدى) هم الفقهاء . ويخرج به العامة ، إذ المعتبر فى كل فن أهل الاجتهاد فى ذلك الفن ، وإن لم يكونوا من أهل الاجتهاد فى غيره ، فيعتبر فى الكلام المتكلمون ، وفى الفقه الفقهاء .

وقوله : (عصر) قيد يدفع توهم أن الإجماع لا يتم إلا باتفاق المجتهدين فى جميع العصور إلى يوم القيامة ، فذكره يفيد إجماع أهل كل عصر .

وقوله : (من أمة محمد صلى الله عليه وسلم) يخرج به إجماع الأمم السالفة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم .

وقوله : (على أمر شرعى) وهو ما لا يدرك لولا خطاب الشارع ، سواء كان قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً أو تقريراً ، ويخرج به الأمور الدنيوية والحسية ^(١) .

المطلب الثانى : حجية الإجماع :

ثبتت حجية الإجماع بالكتاب والسنة عند جماهير العلماء ^(٢) .

فمن الكتاب :

١ - يقول الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء : ٥٩] .

وجه الاستدلال : أن الله تعالى أوجب الرد إلى الله والرسول فى حال الاختلاف ، ولم يوجبه فى حال الاجتماع ، فدل على أن الإجماع حجة ^(٣) .

٢ - يقول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء : ١١٥] .

وجه الاستدلال : أن الله تعالى توعد اتباع غير سبيل المؤمنين ، فدل على أن اتباع سبيلهم واجب ^(٤) .

(١) المحصول ٤ / ٢٠ ، والإحكام ١ / ٢٨٢ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٢٤ والذخيرة ١ / ١٤٤ ١١٧ .

(٢) الحاوى الكبير ١٦ / ١٠٦ .

(٣) الفقيه والمتفقه ١ / ١٦٠ .

(٤) الفقيه والمتفقه ١ / ١٥٥ - ١٥٦ . وانظر كلام ابن تيمية على الاستدلال بالأية فى مجموع فتاواه ١٩ / ١٩٣ .

جاء إلى الشافعي شيخ فسأله قائلاً : إيش الحجة في دين الله ، فقال : كتاب الله ، فقال السائل : ثم ماذا؟ قال : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وماذا؟ قال : اتفاق الأمة . قال : ومن أين قلت اتفاق الأمة من كتاب الله ؟ فتدبر الشافعي ساعة . فقال الشيخ : أجلك ثلاثه أيام ، فتغير لون الشافعي ، ثم إنه ذهب فلم يخرج أيما . ثم خرج من البيت في اليوم الثالث ، فلم يكن بأسرع أن جاء الشيخ فسلم فجلس ، فقال : حاجتي ؟ فقال الشافعي : نعم ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝ ﴾ [النساء : ١١٥] لا يصلية جهنم على خلاف سبيل المؤمنين إلا وهو فرض ، فقال الشيخ : صدقت ، وقام وذهب ^(١) .

٣- يقول الله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ [البقرة : ١٤٣] .

وجه الاستدلال : أن الله تعالى عدل جماعة المسلمين ، وجعلهم حجة على الناس إذا اجتمعوا ، كما جعل الرسول صلى الله عليه وسلم حجة علينا في قبول قوله علينا ، ولا معنى لكون الإجماع حجة سوى كون أقوال المجمعين حجة على غيرهم ^(٢) . ومن السنة :

قال الغزالي (ت ٥٠٥هـ) : (تظاهرت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بألفاظ مختلفة مع اتفاق المعنى في عصمة هذه الأمة من الخطأ ، واشتهر على لسان المرموقين والثقات من الصحابة كعمر وابن مسعود وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك وابن عمر وأبي هريرة وحذيفة بن اليمان وغيرهم ممن يطول ذكره) ^(٣) .

(١) أحكام القرآن للشافعي ١ / ٣٩ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ١ / ٣٠٢ .

(٣) المستصفى ١ / ١٧٥ .

ومن هذه الأحاديث :

- ١- قوله صلى الله عليه وسلم : " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك " (١) .
- ٢- قوله صلى الله عليه وسلم : " لا تجتمع أمتي على ضلالة " (٢) .
- ٣- ما ورد من الأمر بلزوم الجماعة ، كقوله عليه الصلاة والسلام : " من سره مجبوحة الجنة فليلزم الجماعة ، فإن الشيطان مع الفذ ، وهو من الاثنين أبعد " (٣) .

قال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) في تقرير حجية الإجماع : (وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم ؛ فإن الأمة لا تجتمع

(١) أخرجه مسلم في صحيحه بلفظه من حديث ثوبان ، كتاب الإمارة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين ، رقم ٤٩٥٠ ، ص ٨٥٧ ، وللبخاري في صحيحه من حديث المغيرة ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، رقم ٧٣١١ ، ص ١٢٥٩

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي بصرة ٦ / ٣٩٦ بلفظ : سألت ربي عز وجل أربعاً فأعطاني ثلاثاً ومنعني واحدة ، سألت الله عز وجل أن لا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها ... الحديث ، وأخرجه أبوداود في سننه من حديث أبي شريح الأشعري ، كتاب الفتن والملاحم ، باب ذكر الفتن ، رقم ٤٢٥٣ ، ص ٥٩٧ ، والترمذي في سننه من حديث ابن عمر ، أبواب الفتن ، باب ما جاء في لزوم الجماعة ، رقم ٢١٦٧ ، ص ٤٩٨ وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه . وابن ماجه في سننه من حديث أنس بن مالك ، أبواب الفتن ، باب السواد الأعظم ، رقم ٣٩٥٠ ، ص ٥٦٧ .

والحديث مشهور المتن ، ذو أسانيد كثيرة ، وشواهد متعددة في المرفوع وغيره . ينظر : المقاصد الحسنة ٤٦٠ . وقد أخرج الحاكم تسعة أحاديث احتج بها العلماء على أن الإجماع حجة ، بطول ذكرها هنا ، وقد صحح بعضها ينظر المستدرک ١ / ١١٣ - ١٢٠ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١ / ١٨ ، والترمذي في سننه ، أبواب الفتن ، باب ما جاء في لزوم الجماعة ، رقم ٢١٦٥ ، ص ٤٩٧ - ٤٩٨ وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب النكاح ، باب ما يتقى من فتنة النساء ٧ / ٩١ ، والحاكم في المستدرک وصححه ١ / ١١٤ ووافقه الذهبي .

على ضلالة ، ولكن كثير من المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعا ولا يكون الأمر كذلك ، بل يكون القول الآخر أرجح في الكتاب والسنة (١).

المبحث الثاني: نشأة الإجماع وترتيبه بين الأدلة:

المطلب الأول : نشأة الإجماع:

تبين فيما سبق أن الفقه كان يستمد من الكتاب والسنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، كما يستمد من الاجتهاد في بعض الوقائع التي لم ينزل فيها وحى ، وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وبخاصة في عهد الخليفين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ظهر مصدر جديد يستمد منه الفقه ، وهو الإجماع ، فإذا نزلت الحادثة استدعى الخليفة من عرفوا بالفقه في الدين ، وكانوا يومئذ معروفين مشهورين محصورين فيما بينهم ، فيعرض عليهم الأمر ، فإن اتفقوا على رأي كان ذلك إجماعا (٢).

فكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى ، ونظر في سنته فإذا أعياه الأمر ولم يجد فيهما جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به (٣).

وكان عمر بن الخطاب يفعل ذلك ، فإذا أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة سأل : هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء ؟ فإن كان لأبي بكر قضاء قضى به ، وإلا جمع علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به (٤).

وقد كانت المسألة تنزل بعمر رضي الله عنه ، فيستشير لها من حضر من الصحابة ، وربما جمعهم وشاورهم ، حتى كان يشاور ابن عباس رضي الله عنهما وهو إذ ذاك أحدث القوم سنا ، وكان يشاور عثمان وعلياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ، ولا سيما إذا قصد بذلك

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٠ / ٢٠ .

(٢) الموسوعة الفقهية ٢٦ / ١ .

(٣) أخرجه الدارمي في سنته ، باب الفتيا وما فيه من الشدة ، رقم ١٦٣ ، ص ٥٣ - ٥٤ . والبيهقي في السنن الكبرى

١١٤ / ١٠ - ١١٥ .

(٤) إعلام الموقعين ١ / ٦٢ . والسنن الكبرى ١٠ / ١١٥ .

تمرين أصحابه وتعليمهم وشحذ هممهم^(١).

وهذا الإجماع لابد أن يستند إلى كتاب أو سنة لا يخرج عنهما ، وليس هو أصلاً مستقلاً بذاته من غير استناد إلى كتاب أو سنة ، إذ لو كان مستقلاً لاقتضى إثبات شرع زائد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا تأتي عبارات العلماء تؤكد هذا المعنى^(٢).

قال الشافعي (ت ٢٠٤هـ) : (لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ما سواهما تبع لهما)^(٣).

وقال الماوردي (ت ٤٥٠هـ) : (فهو ينعقد عن دليل أوجب اتفاقهم عليه ، لأن ما لا موجب له يتعذر الاتفاق عليه)^(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) : (ما دل عليه الإجماع فقد دل عليه الكتاب والسنة ، وما دل عليه القرآن فعن الرسول أخذ ، فالكتاب والسنة كلاهما مأخوذ عنه - قلت : يعني عن الرسول صلى الله عليه وسلم - ، ولا يوجد مسألة يتفق الإجماع عليها إلا وفيها نص)^(٥).

وقال أيضاً : (استقرنا موارد الإجماع فوجدناها كلها منصوصة ، وكثير من العلماء لم يعلم النص ، وقد وافق الجماعة ، كما أنه قد يحتج بقياس وفيها إجماع لم يعلمه فيوافق الإجماع)^(٦).

وقد قرر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) أن نشأة الإجماع لا يمكن أن تكون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا لما احتج المانعون من الإجماع بحديث بعث معاذ إلى اليمن وأنه لم يذكر فيه الإجماع ، مما يدل على عدم حجيته عندهم ، أجاب عن احتجاجهم بقوله :

(١) إعلام الموقعين ٤ / ٢٥٦ .

(٢) الفكر السامي ١ / ٦٣ .

(٣) الأم ٧ / ٢٧٣ .

(٤) الحاوي الكبير ١٦ / ١٠٨ .

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٩ / ١٩٥ .

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٩ / ١٩٦ .

(الإجماع إنما يعتبر بعد النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز أن ينعقد الإجماع في حياته ، وقوله بانفراده حجة لا يفتقر إلى قول غيره فلم يكن في عصره اعتبار بالإجماع)^(١) .

ويجاء أيضا بأن قول الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إن خالف قوله عليه الصلاة والسلام فالحجة في قوله ، ولا يصح قولهم دونه والحالة هذه ، فإن كان عليه الصلاة والسلام معهم فالحجة في قولهم ، فإن قوله صلى الله عليه وسلم أصل ، وقولهم تبع له^(٢) .

وعلى هذا فإن المجتهد في عصر النبي صلى الله عليه وسلم يبحث عن حكم المسألة في القرآن والسنة فإن لم يجد اجتهد ، ولا يبحث عن إجماع في المسألة ، لأن الإجماع لم ينشأ في ذلك العصر ، أما بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فإن الأمر مختلف ، حيث وجد الإجماع ، فأمكن المجتهد أن يبحث عنه بعد النظر في القرآن والسنة ، والله أعلم .

المطلب الثاني : ترتيب الإجماع بين الأدلة :

يأتي الإجماع مصدرا للفقه بعد الكتاب والسنة .

قال ابن القيم (ت ٧٥١هـ) : (ولم يزل أئمة الإسلام على تقديم الكتاب على السنة ، والسنة على الإجماع ، وجعل الإجماع في المرتبة الثالثة)^(٣) .
والإجماع نوعان :

قطعي ، ولا سبيل إلى أن يعلم إجماع قطعي على خلاف النص من الكتاب أو السنة .

وظني ، وهو الإجماع الاستقرائي : بأن يستقري أقوال العلماء فلا يجد في ذلك خلافا أو يشتهر القول في القرآن ولا يعلم أحدا أنكره .

(١) الفقيه والمتفقه ١ / ١٦٨ .

(٢) تيسير التحرير ٣ / ٢٢٤ .

(٣) تفصيل القول في التقليد ص ٩١ .

فهذا الإجماع - وإن جاز الاحتجاج به - لا يجوز أن تدفع النصوص المعلومة به ، لأنه حجة ظنية لا يجزم الإنسان بصحتها ، فإنه لا يجزم بانتفاء المخالف ، وحيث قطع بانتفاء المخالف فالإجماع قطعي . وأما إذا كان يظن عدمه ولا يقطع به فهو حجة ظنية ، والظني لا يدفع به النص المعلوم ^(١) .

وورد في تعظيم أمر الاستدلال بالإجماع قول بعضهم : أنه مقدم على الكتاب والسنة والقياس ^(٢) .

جاء في شرح مختصر الروضة : (قد سبق أن أدلة الشرع الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيره من الأصول المختلف فيها ما ذكرناه أو لم نذكره ، والإجماع مقدم عليها جميعاً لوجهين :

أحدها : كونه قاطعاً معصوماً من الخطأ بشهادة المعصوم له بذلك ...

الثاني : كونه آمناً من النسخ والتأويل بخلاف باقي الأدلة ، فإن النسخ يلحقها والتأويل يتجه عليها ، وقد سبق الدليل على أن النسخ لا يلحق الإجماع ^(٣) .

ثم قال : (قلنا : حيث أضيف التأويل إلى الإجماع فإنما يرد على مورد الإجماع لا على ذات الإجماع ، والفرق بينهما ظاهر) ^(٤) .

وقد تصدى لإبطال هذا الترتيب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم :

قال ابن تيمية : (ومن قال من المتأخرين : إن الإجماع مستند معظم الشريعة فقد أخبر عن حاله ؛ فإنه لنقص معرفته بالكتاب والسنة احتاج إلى ذلك ، وهذا كقولهم : إن أكثر الحوادث يحتاج فيها إلى القياس لعدم دلالة النصوص عليها ؛ فإن هذا قول من لا معرفة له بالكتاب والسنة ودلالاتهما على الأحكام ، وقد قال الإمام أحمد - رضي الله عنه - إنه ما من مسألة إلا وقد تكلم فيها الصحابة أو في نظيرها ، فإنه لما فتحت البلاد وانتشر الإسلام حدثت جميع أجناس الأعمال فتكلموا فيها بالكتاب

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٩ / ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٢) الذخيرة ١ / ١١٦ .

(٣) الطوفي ٣ / ٦٧٤ - ٦٧٥ .

(٤) شرح مختصر الروضة ٣ / ٦٧٥ .

والسنة ، وإنما تكلم بعضهم بالرأي في مسائل قليلة ، والإجماع لم يكن يحتاج به عامتهم ولا يحتاجون إليه ؛ إذ هم أهل الإجماع فلا إجماع قبلهم .

لكن لما جاء التابعون كتب عمر إلى شريح : اقض بما في كتاب الله ، فإن لم تجد فيما في سنة رسول الله ، فإن لم تجد فيما قضى به الصالحون قبلك . وفي رواية فيما أجمع عليه الناس .

وعمر قدم الكتاب ثم السنة . وكذلك ابن مسعود قال مثل ما قال عمر . قدم الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ، وكذلك ابن عباس كان يفتي بما في الكتاب ثم بما في السنة ثم بسنة أبي بكر وعمر ؛ لقوله : " اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر " ^(١) . وهذه الآثار ثابتة عن عمر وابن مسعود وابن عباس ^(٢) ، وهم من أشهر الصحابة بالفتيا والقضاء ، وهذا هو الصواب ^(٣) .

ثم قال : (ولكن طائفة من المتأخرين قالوا : يبدأ المجتهد بأن ينظر أولاً في الإجماع فإن وجده لم يلتفت إلى غيره ، وإن وجد نصاً خالفه اعتقد أنه منسوخ بنص لم يبلغه ، وقال بعضهم : الإجماع نسخه . والصواب طريقة السلف) ^(٤) .

وذكر ابن القيم أنه لما انتهت النوبة إلى المتأخرين ساروا عكس هذا السير ، وقالوا : إذا نزلت النازلة بالمفتي أو الحاكم فعليه أن ينظر أولاً : هل فيه اختلاف أم لا ؟ فإن لم يكن فيها اختلاف لم ينظر في كتاب ولا في سنة ، بل يفتي ويقضي فيها بالإجماع ، وإن كان فيها اختلاف اجتهد في أقرب الأقوال إلى الدليل فأفتى به وحكم به .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥ / ٣٨٢ ، والترمذي في سننه ، أبواب المناقب ، باب اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر ، رقم ٣٦٦٣ ، ص ٨٣٤ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب السنة ، باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم ٩٧ ، ص ١٦ ، والحاكم في المستدرک ٣ / ٧٥ ، وصححه ، ووافقه الذهبي . وصحح الألباني الحديث في صحيح الجامع الصغير ١ / ٢٥٤ .

(٢) كتاب عمر إلى شريح ذكره في إعلام الموقعين ١ / ٦١ .

وأثر ابن مسعود أيضاً في إعلام الموقعين ١ / ٦٣ .

وأثر ابن عباس أيضاً في إعلام الموقعين ٤ / ١٤٣ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٩ / ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٩ / ٢٠١ .

وأورد على ذلك مناقشة يمكن أن نضعها في ثلاثة ردود :

١- أن هذا خلاف ما دل عليه حديث معاذ وكتاب عمر وأقوال الصحابة ، والذي دل عليه الكتاب والسنة وأقوال الصحابة أولى ، فإنه مقدور مأمور ، فإن علم المجتهد بما دل عليه الكتاب والسنة أسهل عليه بكثير من علمه باتفاق الناس في شرق الأرض وغربها على الحكم ، وهذا إن لم يكن متعذرا فهو أصعب شيء وأشقه إلا فيما هو من لوازم الإسلام . فكيف يحيلنا الله ورسوله على ما لا وصول لنا إليه ، ويترك الحوالة على كتابه وسنة رسوله اللذين هذان بهما ويسرهما لنا ، وجعل لنا إلى معرفتهما طريقا سهلة التناوب من قرب ؟ .

٢- ثم ما يدرية فلعل الناس اختلفوا وهو لا يعلم ، وليس عدم العلم بالنزاع علما بعدمه ، فكيف يقدم عدم العلم على أصل العلم كله ؟ ثم كيف يسوغ له ترك الحق المعلوم إلى أمر لا علم له به وغايته أن يكون موهوما ، وأحسن أحواله أن يكون مشكوكا فيه شكاً متساويا أو راجحا .

٣- حين نشأت هذه الطريقة تولد عنها معارضة النصوص بالإجماع المجهول ، وانفتح باب دعواه ، وصار من لم يعرف الخلاف من المقلدين إذا احتج عليه بالقرآن والسنة قال : هذا خلاف الإجماع . وهذا هو الذي أنكره أئمة الإسلام ، وعابوا من كل ناحية على من ارتكبه وكذبوا من ادعاه .

فقال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله : من ادعى الإجماع فهو كاذب ، لعل الناس اختلفوا ، هذه دعوى بشر المريسي والأصم ، ولكن يقول : لا نعلم الناس اختلفوا ، أو لم يبلغنا .

وقال في رواية المروزي : كيف يجوز للرجل أن يقول : أجمعوا . إذا سمعتمهم يقولون : أجمعوا . فاتهمهم ، لو قال : إني لم أعلم مخالفا .

وقال في رواية أبي طالب : هذا كذب ، ما علمه أن الناس مجمعون . ولكن يقال : ما أعلم فيه اختلافا . فهو أحسن من قوله إجماع الناس .

وقال في رواية أبي الحارث : لا ينبغي لأحد أن يدعي الإجماع ، لعل الناس اختلفوا^(١) .

وجدير بالتنبيه أن الإمام أحمد لم يستبعد وجود الإجماع ، وإنما نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل عنده وسائر أئمة الحديث من أن يقدموا عليها توهم إجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف ، ولو ساغ لتعطلت النصوص ، وساغ لكل من لم يعلم مخالفا في حكم مسألة أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص. فالذي أنكره الإمام أحمد دعوى الإجماع لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده^(٢) .

المبحث الثالث : الإجماع في عصر الخلافة الراشدة :

المطلب الأول : إجماع الصحابة :

للصحابة مكانة عظيمة ومنزلة عالية في الإسلام بينها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، والذي يتأمل القرآن والسنة يجد فيهما ما يدل على ذلك إجمالا وتفصيلا.

كان الصحابة رضوان الله عليهم أبر هذه الأمة قلوبا ، وأعمقها علما ، وأقلها تكلفا ، وأقومها هديا ، وأحسنها حالا ، قوما اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإقامة دينه^(٣) .

وعن مكانتهم العلمية أيضا تحدث العلماء :

قال الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) : (اعلم أن أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين صحبوه ولازموا كانوا فقهاء ، وذلك أن طرق الفقه في حق الصحابة خطاب الله عز وجل وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم وما عُقِلَ منهما ، وأفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عُقِلَ منها ، فخطاب الله عز وجل هو القرآن ، وقد أنزل ذلك بلغتهم وعلى أسباب عرفوها وقصص كانوا فيها ، فعرفوا مسطوره ومفهومه

(١) تفصيل القول في التقليد لابن القيم ٩٠ - ٩١ .

(٢) إعلام الموقعين ١ / ٣٠ .

(٣) إعلام الموقعين ٤ / ١٣٩ ، والموافقات ٤ / ٧٨ .

و منصوصه و معقوله (١).

وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ): (وللصحابة فهم في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين ، كما أن لهم معرفة بأمور من السنة وأحوال الرسول لا يعرفها أكثر المتأخرين ، فإنهم شهدوا الرسول والتنزيل وعانوا الرسول ، وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مرادهم مالم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماع أو قياس) (٢).

ونقل ابن تيمية عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال : (إنه ما من مسألة إلا وقد تكلم فيها الصحابة أو في نظيرها ، فإنه لما فتحت البلاد وانتشر الإسلام حدثت جميع أجناس الأعمال فتكلموا فيها بالكتاب والسنة ، وإنما تكلم بعضهم بالرأي في مسائل قليلة ، والإجماع لم يكن يحتاج به عامتهم ولا يحتاجون إليه ؛ إذ هم أهل الإجماع فلا إجماع قبلهم) (٣).

و إجماع الصحابة رضي الله عنهم حجة (٤) ، لما يلي :

- ١- لأنه لا يجوز على جميعهم جهل التأويل ، وفي قول الله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٤٣] دليل على أن جماعتهم إذا اجتمعوا حجة على من خالفهم ، كما أن الرسول حجة على جميعهم (٥) .
- ٢- ولأن الصحابة رضي الله عنهم حينئذ كانوا جميع المؤمنين ، لا مؤمن في الأرض غيرهم ، وكانوا عدداً يمكننا حصره وضبطه ، وضبط أقوالهم في المسألة ،

(١) طبقات الفقهاء ص ٢٧ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٩ / ٢٠٠ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٩ / ٢٠٠ .

(٤) الفقيه والمتفقه ١ / ١٦٩ ، والتمهيد في أصول الفقه ٣ / ٢٥٦ ، وإرشاد الفحول ٨١ .

(٥) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٣٢ .

والإجماع إنما هو إجماع المؤمنين ، فكان إجماعهم حجة ^(١) .
ومن إجماعات الصحابة :

- ١- إجماعهم على قتل من عمل عمل قوم لوط ^(٢) .
- قال ابن القيم (ت ٧٥١هـ) : (وأطبق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتله ، لم يختلف فيه منهم رجلان ، وإنما اختلفت أقوالهم في صفة قتله ، فظن بعض الناس أن ذلك اختلاف منهم في قتله ، فحكاها مسألة نزاع بين الصحابة ، وهي بينهم مسألة إجماع ، لا مسألة نزاع) ^(٣) .
- ٢- ومن ذلك : إجماع الصحابة على التاريخ بالأول من الشهر المحرم للهجرة ^(٤)
- ٣- ومن ذلك : مساكن الأرض المفتوحة عنوة لا خراج عليها ، فقد قسمت الكوفة خططا في زمن عمر رضي الله عنه بإذنه ، والبصرة ، وسكنها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الشام ومصر وغيرها من البلدان ، ولم ينكر ذلك أحد ^(٥) .

المطلب الثاني : إجماع الخلفاء الأربعة :

اختلف أهل العلم في إجماع الخلفاء الأربعة على حكم مع وجود مخالف لهم من الصحابة ، هل هو إجماع أو لا ؟ على قولين :

القول الأول : ليس بإجماع . وبه قال أكثر الفقهاء ^(٦) .

(١) المحلى ١ / ٥٤ . واختلف في إجماع أهل عصر بعد الصحابة ، وهذه المسألة لا تدخل في موضوع هذا البحث كما ترى ، وللاطلاع على الخلاف والأدلة والمناقشات في هذه المسألة ، ينظر : الفقيه والمتفقه ١ / ١٦٩ ، والمحلى ١ / ٥٤ ، والتبيين ١ / ٧٢٢ .

(٢) المغني ١٢ / ٣٥٠ .

(٣) الداء والدواء ٢٦٣ .

(٤) كتاب الفنون ٢ / ٧٢٥ ، ولزيد اطلاع ينظر : المستدرک ٣ / ١٤ ، وفتح الباري ٧ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، والموسوعة الفقهية ١٠ / ٢٩ .

(٥) الاستخراج لأحكام الخراج ص ٤٥ .

(٦) تيسير التحرير ٣ / ٢٤٢ ، ومنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص ٥٨ ، والإحكام للآمدي

١ / ٣٥٧ ، والمسودة ٣٠٤ ، والقواعد والفوائد الأصولية ص ٢٩٤ .

القول الثاني : أنه إجماع

وهو رواية عن أحمد ^(١) وبعض الحنفية ^(٢) .

الأدلة والمناقشات :

أولاً : يدل لانعقاد إجماع الخلفاء الأربعة قوله صلى الله عليه وسلم : " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، فتمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ " ^(٣) .

وجه الاستدلال : أنه أوجب اتباع سنتهم كما أوجب اتباع سنته ، والمخالف لسنته لا يعتد بقوله ، فكذاك المخالف لسنتهم ^(٤) .

ونوقش : من ثلاثة وجوه :

الأول : أنه عام في كل الخلفاء الراشدين ، ولا يخص الخلفاء الأربعة ^(٥) .

وأجيب عنه : بأن المراد الخلفاء الأربعة دون سواهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتي الله الملك أو ملكه من يشاء " ^(٦) وكمال

(١) شرح مختصر الروضة ٩٩ / ٣ ، وجامع العلوم والحكم ٢٣١ ، والقواعد والفوائد الأصولية ص ٢٩٤ .

(٢) تيسير التحرير ٢٤٢ / ٣ . وقد رد القاضي أبو حازم أموالاً على ذوي الأرحام بعد القضاء بها لبيت المال مبطلا قضاء بيت المال ، وذلك في خلافة المعتضد بالله لكون الخلفاء الأربعة على ذلك ، وقد قبل المعتضد بالله قضاءه بذلك وكتب به إلى الآفاق . ينظر : المرجع نفسه .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) الإحكام للأمدى ٣٥٧ / ١ .

(٥) منتهى الوصول والأمل ٥٨ ، والإبهاج في شرح المنهاج ٣٦٧ / ٢ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٢٠ ، وأبو داود في سنته ، كتاب السنة ، باب في الخلفاء ، رقم ٤٦٤٦ ، ص ٦٥٧ ، والترمذي في سنته ، أبواب الفتن ، باب ما جاء في الخلافة ، رقم ٢٢٢٦ ، ص ٥١١ ، وقال الترمذي : وهذا حديث حسن قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان ولا نعرفه إلا من حديثه . وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢٢٥ / ٢ وقال : قال أحمد بن حنبل : حديث سفيانة في الخلافة صحيح وإليه أذهب في الخلفاء . والحاكم في المستدرک ٧١ / ٣ ، وقال : وقد أسندت هذه الروايات بإسناد صحيح مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن العربي في العواصم من القواصم ص ٢٠١ : وهذا حديث لا يصح . وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم ٢٣١ : صححه أحمد واحتج به على خلافة الأئمة الأربعة . وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ، رقم ٣٢٥٧ ، ص ٦١٩ / ١ .

هذه المدة ستة أشهر بعد علي رضي الله عنه ^(١) .

والثاني : أن حديث " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " ^(٢) . يدل على عدم الحصر في الخلفاء الأربعة ، وليس العمل بأحد الخبرين أولى من الآخر ^(٣) .
ويجيب بأنه حديث لا يصح ^(٤) .

والثالث : أن الحديث لا ينفي اعتبار بقية الأمة معهم ، إذ بقية الأمة مسكوت عنهم في الحديث ، وقد دل دليل الإجماع على اعتبار قولهم ، فصار تقدير الحديث : " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين " الموافقة لقول باقي أمتي ، وخص الخلفاء الراشدين بالذكر لأنهم رؤساء الأمة وخيرها وأفضلها ^(٥) .

ثانيا : يدل لمنع انعقاد إجماع الخلفاء الأربعة أن إجماع الخلفاء الأربعة في عصر من العصور على حكم شرعي لا يدل على إجماع مجتهد ذلك العصر ، لأن الخلفاء الأربعة بعض مجتهد ذلك العصر ، لا جميعهم ، فلا يكون إجماعهم إجماعا مع مخالفة بقية المجتهدين من الصحابة في هذا العصر ^(٦) .

الترجيح :

بعد النظر والتأمل في المسألة وأقوال العلماء وما وجه به كل قول ، يظهر لي أن الراجح هو القول بمنع انعقاد إجماع الخلفاء الأربعة مع مخالفة بعض الصحابة لهم ، لسلامة الاستدلال له من المعارض ، ولما ورد من المناقشة على ما استدل به للقول الأول ، والله أعلم .

* * *

(١) الإبهاج في شرح المنهاج ٢ / ٣٦٧ ، وجامع بيان العلم وفضله ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ص ١١١ / ٢ .

(٣) الإحكام للأمدني ١ / ٣٥٧ .

(٤) الإحكام لابن حزم ٦ / ٨٢ ، وجامع بيان العلم وفضله ٢ / ١١١ .

(٥) شرح مختصر الروضة ٣ / ١٠٠ - ١٠١ .

(٦) شرح مختصر الروضة ٣ / ٩٩ ، ١٠٣ .

الفصل الرابع: الاجتهاد في زمن الخلفاء الراشدين : وأبرز تطبيقاته :

المبحث الأول: حكم الاجتهاد بعد وفاة رسول الله ﷺ والحاجة إليه.

المطلب الأول : حكم الاجتهاد بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم :

لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم واجه المسلمون أحداثاً ومساوئل لم تكن موجودة زمن النبوة ، وذلك لكثرة الفتوحات وظهور المسلمين على عادات وتقاليد ونظم في كثير من البلدان المفتوحة ، الأمر الذي وسع دائرة الاجتهاد عنه في زمن الخلافة الراشدة .

وقد نقل العلماء الاتفاق على جواز الاجتهاد بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم . قال الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) : (اتفقوا على جواز الاجتهاد - بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم) ^(١) . وقال القرافي (ت ٦٨٤هـ) : (اتفقوا على جواز الاجتهاد بعد وفاته عليه السلام) ^(٢) .

وقد دل على جواز ذلك الكتاب والسنة :

فمن الكتاب :

قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ تَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة : ٩٥] .

فأمر الله العدلين بالحكم بالمثل ، وذلك يكون باجتهادهما ورأيهما ، لأن الصفة تختلف فتصغر وتكبر ^(٣) .

قال ابن عبد البر : (وهذا تمثيل الشيء بعدله ومثله وشبهه ونظيره ، وهو نفس القياس عند الفقهاء) ^(٤) .

ومن السنة :

(١) المحصول ٦ / ١٨ .

(٢) الذخيرة ١ / ١٤٤ .

(٣) الأم ٧ / ٢٧٧ ، والفصول في الأصول - أبواب الاجتهاد والقياس - ص ٦٦ .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٨١ .

١- قوله صلى الله عليه وسلم : " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، فتمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ " ^(١) .
فأمر عليه الصلاة والسلام باتباع سنة الخلفاء الراشدين كما أمر باتباع سنته ، ومعلوم أن من سنتهم ما يكون باجتهادهم ، لأن الوحي انقطع بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

٢- وقوله عليه الصلاة والسلام : " إن يطع القوم أبا بكر وعمر يرشدوا " ^(٢) .
فقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى طاعة كل من أبي بكر وعمر ، ومعلوم أن الوحي لا ينزل عليهما وإنما يجتهدان في الأحكام الشرعية ، فدل على جواز الاجتهاد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، ودل أيضا على وجوب طاعتهما فيما يجتهدان فيه .

المطلب الثاني : الحاجة إلى الاجتهاد :

اجتهد الصحابة رضي الله عنهم في التعرف على الأحكام ، واحتجوا في عامة مسائلهم بالنصوص كما هو مشهور عنهم ، واجتهدوا رأيهم وتكلموا بالرأي ، وأخذوا بالقياس الصحيح أيضا ، فقاسوا بعض الأحكام على بعض ، واعتبروا النظم بنظيره ^(٣) ، فمثلوا الوقائع بنظائرها ، وشبهوها بأمثالها ، وردوا بعضها إلى بعض في

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٩٨ / ٥ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ، باب قضاء الصلاة الفائتة ، رقم ١٥٦٢ ، ص ٢٧٦ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٨٥ / ١٩ ، وإعلام الموقعين ٢٠٣ / ١ .

ولما سئل ابن تيمية رحمه الله عن يقول : إن النصوص لا تنفي بعشر معشار الشريعة هل قوله صواب ؟ ... إلخ .
أجاب عن هذا قائلا : (الحمد لله رب العالمين ، هذا القول قاله طائفة من أهل الكلام والرأي كأبي المعالي وغيره ، وهو خطأ ، بل الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد ، ومنهم من يقول : إنها وافية بجميع ذلك ، وإنما أنكر ذلك من أنكره لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد ، وذلك أن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بجموع الكلم ، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة تتناول أنواعا كثيرة ، وتلك

أحكامها ، وفتحوا للعلماء باب الاجتهاد ، ونهجوا لهم طريقه ، وبينوا لهم سبيله^(١) . وأطلق على ما عمل عليه الصحابة بعد ذلك لفظ السنة ، لكونه اتباعا لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا ، أو اجتهدا مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم^(٢) . وهم بهذا يترسمون منهجاً محدداً تلقوه عن إمام المجتهدين رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال أبو بكر الجصاص (ت ٣٧٠هـ) : (فقد صح عن الصحابة القول بالقياس ، والاجتهاد في أحكام الحوادث بالأخبار المتواترة الموجبة للعلم ، بحيث لا مساغ للشك فيه ، كل واحد منهم يقول : أجتهد رأيي ، فأقول فيها برأيي . ويستعمل القياس ، ويأمر به غيره ، لا يتناكرونه ، ولا يمنعون إنفاذ القضايا والأحكام به ، وكذلك حال التابعين)^(٣) .

وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) : (قد جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من اجتهاد الرأي والقول بالقياس على الأصول عند عدمها ما يطول ذكره ، وسترى منه ما يكفي في كتابنا هذا إن شاء الله)^(٤) .

وجاء في نصب الراية : (وردت في الرأي آثار تدمه ، وآثار تمدحه ، والمذموم هو الرأي عن هوى ، والممدوح هو استنباط حكم النازلة من النص ، على طريقة فقهاء الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ، برد النظر إلى نظيره في الكتاب والسنة . وقد خرج الخطيب غالب تلك الآثار في (الفقيه والمتفقه) ، وكذا ابن عبد البر ، مع بيان موارد تلك الآثار . والقول المحتم في ذلك : إن فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم جروا على القول بالرأي بالمعنى الذي سبق " أعني استنباط حكم النازلة من النص " وهذا من

الأنواع تتناول أعياناً لا تحصى ، فهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد) ينظر : مجموع فتاوى

شيخ الإسلام ١٩ / ٢٨٠ .

(١) إعلام الموقعين ١ / ٢١٧ .

(٢) الموافقات ٤ / ٤ - ٥ .

(٣) الفصول في الأصول - أبواب الاجتهاد والقياس - ص ٨١ .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٧٦ .

الإجماعات التي لا سبيل إلى إنكارها) ^(١) .

لقد اتبع الصحابة الطريق الواضح الذي بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته عندما علمهم الاجتهاد في المسائل التي لا نص فيها ، بناء على النظر في أصول الأدلة التي تبنى عليها الأحكام وحسب ترتيبه لهذه الأصول ، وحديث بعث معاذ إلى اليمن في مقدمة ما يدل على ذلك .

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ) : (هذا يوضح لك أن الاجتهاد لا يكون إلا على أصول يضاف إليها التحليل والتحريم ، وأنه لا يجتهد إلا عالم بها ، ومن أشكل عليه شيء لزمه الوقوف ولم يجز له أن يحيل على الله قولاً في دينه لا نظير له من أصل ولا هو في معنى أصل ، وهو الذي لا خلاف فيه بين أئمة الأمصار قديماً وحديثاً فتدبره) ^(٢) .
وورد عن الصحابة ما يدل على الأخذ بالرأي عندما لا يوجد الحكم في الكتاب والسنة .

فقد سبق قول معاذ ^(٣) : أجتهد رأيي ولا ألو . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي الله .

وهذا عمر الذي صدر عنه ذم الرأي يكتب إلى شريح قائلاً : انظر ما تبين لك من كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ، فإن لم يتبين لك من كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما لم يتبين لك من السنة فاجتهد فيه رأيك ^(٤) .

وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه أتاه قوم ، فقالوا : إن رجلاً منا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يجمعها إليه حتى مات ، فقال عبدالله : ما سئلت منذ فارقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدَّ عليَّ من هذه فأتوا غيري . فاختلفوا إليه فيها شهراً ، ثم قالوا له في آخر ذلك : من نسأل إذا لم نسألك وأنت من جلة أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بهذا البلد ولا نجد غيرك ، قال : سأقول فيها بجهد رأيي ، فإن

(١) الزيلعي ١ / ٢٠ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٧١ .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٧١ .

كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له ، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله منه براء ، أرى أن أجعل لها صداق نسائها لا وكس ولا شطط ، ولها الميراث ، وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً . قال : وذلك بسمع أناس من أشجع فقاموا فقالوا : نشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة منا يقال لها : برؤع بنت واشق . قال : فما رأيي عبدالله فرح فرحه يومئذ إلا بإسلامه ^(١) .

ومع حاجة الصحابة إلى الاجتهاد بالرأي ، وما أدركوه من أن الدين ليس بالرأي ، وامثالاً لنهي النبي صلى الله عليه وسلم أمته من الأخذ بالرأي ، في مثل قوله صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً ، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يُستفتون فيفتون برأيهم ، فيضلون ويضلون " ^(٢) ، جاءت عنهم آثار أخرى في ذم الرأي .

ومن ذلك : قول أبو بكر رضي الله عنه (أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إن قلت في آية من كتاب الله برأيي أو بما لا أعلم) ^(٣) .

وكتب كاتب لعمر بن الخطاب : (هذا ما رأى الله ورأى عمر . فقال : بشئ ما قلت ، قل : هذا ما رأى عمر ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن عمر) ^(٤) . وقال عمر أيضاً : (السنة ما سنه الله ورسوله ، لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة) ^(٥) .

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب النكاح ، باب فيمن تزوج ولم يسم لها صداقاً حتى مات ، رقم ٢١١٦ ، ص ٣٠٦ ، والترمذي في سننه ، أبواب النكاح ، باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها ، رقم ١١٤٥ ، ص ٢٧٧ ، والنسائي بلفظه في سننه ، كتاب النكاح ، باب إباحة التزويج بغير صداق ، رقم ٣٣٦٠ ، ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ، رقم ٧٣٠٧ ، ص ١٢٥٨ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان ، رقم ٦٧٩٦ ، ص ١١٦٤ . وقد تقدم ذكر الحديث بطوله .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب فضائل القرآن ، باب من كره أن يفسر القرآن ، رقم ١٠١٥٢ ، رقم ١٠ / ٥١٢ ، وابن القيم في إعلام الموقعين ١ / ٥٤ .

(٤) إعلام الموقعين ١ / ٥٤ .

(٥) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٦٦ .

وعلي رضي الله عنه قال : لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه^(١).

وجمع ابن القيم رحمه الله بين ما ورد في تسويغ الرأي وما ورد في ذمه ، ببيان أقسام الرأي وحكم العمل بها ، فقال :

(الرأي ثلاثة أقسام : رأي باطل بلا ريب ، رأي صحيح ، ورأي هو موضع الاشتباه ، والأقسام الثلاثة قد أشار إليها السلف .

فاستعملوا الرأي الصحيح ، وعملوا به ، وأفتوا به ، وسوغوا القول به .
وذرّوا الباطل ، ومنعوا من العمل والفتيا والقضاء به ، وأطلقوا ألسنتهم بذمه وذم أهله .

والقسم الثالث سوغوا العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطرار إليه ، حيث لا يوجد منه بد ، ولم يلزموا أحدا العمل به ، ولم يحرموا مخالفته ، ولا جعلوا مخالفه مخالفا للدين ، بل غايته أنهم خيروا بين قبوله ورده^(٢) .

وهكذا يتبين لنا أن فقهاء الصحابة رضي الله عنهم تعاملوا مع الرأي تعاملًا متوازنًا معتدلاً ، فلم يقدموا الرأي على النص ، ولم يكن اجتهادهم مبنيًا على الرأي وحده ، ولكنهم لم يستغنوا عنه عند الحاجة إليه ، مع مراعاة ما تدل عليه نصوص الكتاب والسنة ، ومقاصد الشريعة .

وبالإضافة إلى ذلك لم تكن الحاجة في زمن الخلفاء إلى الاجتهاد سببًا إلى الاختلاف والتفرق ، بل كانت منهجًا للتدريب على احتواء رأي الآخرين وما أداهم إليه اجتهادهم .

قال أبو بكر الجصاص (ت ٣٧٠هـ) : (واتفقت آراؤهم على جواز الشورى ، واتفقت أيضا في جعل الأمر إلى عبدالرحمن - يعني بن عوف - واختلفت في أمور

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب كيف المسح ، رقم ١٦٢ ، ص ٣٤ ، وابن عبد البر في التمهيد

١٦٥ / ٣ . وينظر : إعلام الموقعين ١ / ٥٨ .

(٢) إعلام الموقعين ١ / ٦٧ .

آخر ، فلم ينكر بعضهم على بعض اجتهاد رأيه ، وما أداه إليه اجتهاده ^(١) . والمتبع لهذه الاجتهادات أو بعضها يرى سعة صدر الصحابة ، وتقديرهم لاجتهاد المجتهد ، وعدم التعنيف عليه ، أو إقصائه وإنكار قوله أو فعله ، ومنهجهم هذا مستمد من رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان يعلمهم أدب الاجتهاد في حياته صلى الله عليه وسلم ، لتتعلم الأمة التي تنشأ الحق كيف تصل إليه ، دون أن يكون لذلك أثر في تفرقها ونزاعها .

المبحث الثاني : أبرز التطبيقات لمنهج الفقه في عهد الخلفاء :

أولا : خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه :

لم يكن للصحابة رضي الله عنهم موقف واحد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر على خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، نتيجة اختلاف اجتهادهم ، حتى هيا الله لهم من أسباب الاتفاق واجتماع الكلمة على أبي بكر ، فبايعوه رضي الله عنه ، وبايعه الأنصار ، وانهقد الإجماع على خلافة أبي بكر عن طريق الاجتهاد ^(٢) .

فقد (اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بني ساعدة فقالوا : منا أمير ومنكم أمير . فذهب إليهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح ، فذهب عمر يتكلم فأسكته أبو بكر ، وكان عمر يقول : والله ما أردت بذلك إلا أنني قد هيات كلاما قد أعجبني خشيت أن لا يبلغه أبو بكر ، ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس ، فقال في كلامه : نحن الأمراء وأنتم الوزراء ، فقال حباب بن المنذر : لا ، والله لا نفعل ، منا أمير ومنكم أمير ، فقال أبو بكر : لا ، ولكننا الأمراء ، وأنتم الوزراء ، هم أوسط العرب دارا ، وأعربهم أحسابا ، فبايعوا عمر بن الخطاب أو أبا عبيدة بن الجراح . فقال عمر : بل نبايعك أنت فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس . فقال قائل : قتلت سعد بن معاذ

(١) الفصول في الأصول - أبواب الاجتهاد والقياس - ص ٨٣ .

(٢) الإحكام للأمامي ٣٨٠/١ ، والتبيين ٧١٨/١ .

فقال عمر : قتله الله)^(١) .

ولم يقل أحد من الصحابة بعد ذلك قط : إن النبي صلى الله عليه وسلم نص على غير أبي بكر ، لا علي ، ولا العباس ، ولا غيرهما ، كما قد قال أهل البدع ، ولا ادعى العباس ولا علي ولا أحد ممن يحبهما الخلافة لواحد منهما ، ولا أنه منصوص عليه ، بل ولا قال أحد من الصحابة : إن في قريش من هو أحق بها من أبي بكر ، لا من بني هاشم ولا من غير بني هاشم ، وهذا كله مما يعلمه العلماء العاملون بالآثار والسنن والحديث وهو معلوم عندهم بالاضطرار^(٢) .

وقد اختلف العلماء في ثبوت خلافة أبي بكر :

فقال بعض أهل العلم : ثبتت خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بالنص^(٣) لا الاختيار ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم علم أن المسلمين يجتمعون على أبي بكر رضي الله عنه فترك ما عزم عليه من أن يكتب بذلك عهدا اكتفاء بذلك ، ولأن الأمر واضح ظاهر ليس مما يقبل النزاع فيه ، والأمة حديثة عهد بنبيها^(٤) .

فقد قال عليه الصلاة والسلام : " اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر"^(٥) .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه : " ادع لي أباك وأخاك ، حتى أكتب لأبي بكر كتابا فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل : أنا أولى ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر"^(٦) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لو كنت متخذًا خليلاً " ، رقم ٣٦٦٨ ، ص ٦١٦ .

(٢) منهاج السنة النبوية ١ / ٥١٩ ، وشرح الطحاوية ٢ / ٧٠٧ .

(٣) أي بالنص الحفي والإشارة أو بالنص الجلي على خلاف في المسألة . ينظر : منهاج السنة النبوية ١ / ٤٨٦ - ٥٣٢ . وشرح الطحاوية ٢ / ٦٩٩ .

(٤) منهاج السنة النبوية ١ / ٥٢٥ ، وشرح الطحاوية ٢ / ٧٠٥ .

(٥) تقدم تخريجه .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، رقم ٦١٨١ ، ص ١٠٥١ .

وفي رواية قال : " بل أنا وأراساه ، لقد هممت أو أردت - أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأعهد ، أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون ، ثم قلت : يا بى الله ويدفع المؤمنون ، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون " (١) .

وقال بعض أهل العلم : أجمع الصحابة على عقد البيعة لأبي بكر بأرائهم ، ولم يدع أحد منهم نصا على أبي بكر ولا غيره ، ولو كان هناك نص لما خفي عليهم ، وهو معظم أمر دينهم ودنياهم . ولما قالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير . ولو كان هناك نص على رجل بعينه لما اجتمعت الصحابة على جواز الشورى ، لأن الشورى لا يجوز إلا فيما لا يجوز فيه نص من الرسول صلى الله عليه وسلم . فثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص على أبي بكر ، ولا على غيره في الإمامة ، وأنه وكلهم إلى اجتهدهم في عقد الإمامة لمن يروونه أهلا وصالحا للكافة ، وعلمنا حين عقدوها لأبي بكر باجتهدهم أنهم لم يفعلوه ، إلا وقد كان من النبي توقيف لهم أن عليهم نصب إمام باجتهد آرائهم ، ثم إن عمر جعلها شورى بين ستة ، ورضيت الستة ، والجماعة بذلك ، لم ينكره منهم منكر ، وكان ذلك باجتهد رأي منه (٢) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المرض ، باب ما رخص للمريض أن يقول ، رقم ٥٦٦٦ ، ص ٥٠٣ ، وكتاب الأحكام ، باب الاستخلاف ، رقم ٧٢١٧ ، ص ١٢٤٣ .

ولا يعارض هذا قول عمر رضي الله عنه : إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني : أبو بكر ، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني : رسول الله . أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأحكام ، باب الاستخلاف ، رقم ٧٢١٨ ، ص ١٢٤٣ .

لأن المراد أنه لم يستخلف بعهد مكتوب ، ولو كتب عهدا ، لكتبه لأبي بكر ، بل قد أراد كتابته ثم تركه . ينظر : شرح الطحاوية ٧٠٥/٢ .

(٢) الفصول في الأصول - أبواب الاجتهاد والقياس - ص ٨٢ - ٨٣ .

وكان من قول عمر رضي الله عنه : رضيناك لديتنا ، أفلا نرضاك لدينانا . أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٥ / ١ قال عمر لأبي عبيدة أبسط يدك حتى أبايعك.. فقال أبو عبيدة : ما كنت لأتقدم بين يدي رجل أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤمنا فأمتنا حتى مات . قال في مجمع الزوائد ٥ / ١٨٣ رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا البخري لم يسمع من عمر . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب قتال أهل البغي ، باب ما جاء في تنبيه الإمام على من يراه أهلا للخلافة بعده : قال عمر : يا معشر الأنصار أستم تعلمون أن رسول الله

وعرض الخلاف في هذه المسألة لا يهدف إلى بيان الراجح فيها في هذا البحث ، وإنما يقصد بيان ما انتهى إليه الصحابة من التشاور والاجتهاد في الأمر ، حتى اتفقوا على خلافة أبي بكر رضي الله عنه ، وفق منهج الفقه الصحيح ، المبني على كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

فهم جميعاً يعرفون ضرورة نصب الإمام ، وأنه واجب شرعي ، انطلاقاً من سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام الدالة على ذلك ، ولكن اختلافهم إنما كان في تطبيق النصوص بسبب اختلافهم في فهمها ، أو بلوغ تلك النصوص لبعضهم دون بعض .
ثانياً : جمع القرآن^(١) :

١ - جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق :

تعهد الله سبحانه وتعالى بحفظ القرآن ، حيث يقول : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

وكان القرآن متفرقاً في صدور الرجال في مدة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، حيث كتب الناس منه في الصحف كتابة مفرقة في صحف وجريد وغيرها^(٢) .
يقول الله تعالى - عن رسوله الكريم وكتابه العزيز : ﴿ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴾ [البينة : ٢] فقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه مجموع في الصحف .

صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر يوم الناس فأبكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ، فقالت الأنصار : نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر / ١٥٢ . وقال في مجمع الزوائد ٥ / ١٨٣ رواه أحمد وأبو يعلى ، وفيه عاصم بن أبي النجود وهو ثقة وفيه ضعف ، وبقية رجاله رجال الصحيح .

قال ابن القيم : ومن ذلك أن الصحابة قدموا الصديق في الخلافة وقالوا : رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لدينا أفلا نرضاه لدينا ؟ فقاموا الإمامة الكبرى على إمامة الصلاة . إعلام الموقعين ١ / ٢١٠ .

(١) أوضح ابن تيمية - رحمه الله - أن المانع من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أن الوحي لا يزال ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيغير الله ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، فلو جمع في مصحف واحد لتعسر أو تعذر تغييره كل وقت ، فلما استقر القرآن بموته صلى الله عليه وسلم ، أمن الناس من زيادة القرآن ونقصانه . ينظر : اقتضاء الصراط المستقيم ٢٧٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٩ ، وجامع العلوم والحكم ٢٣٤ ، وفتح الباري ٩ / ١٢ ، ١٣ .

وكفل جمعه في صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث لا يذهب عليه شيء منه ، وقرآنه أي إثبات قراءته في لسانه صلى الله عليه وسلم^(١) ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّا عَلَّمْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ [القيامة : ١٧] .

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت مسألة جمع القرآن في موضع واحد من المسائل التي واجهت الصحابة ، حتى رأوا ضرورة التشاور فيها ، والخروج بحكم يعملون به .

فأمر أبو بكر الصديق رضي الله عنه بجمع القرآن ، وهو شيء لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما فعله بطريق الاجتهاد السائغ الناشيء عن النصيح منه لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره^(٢) .

روى زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : أرسل إلي أبو بكر الصديق مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده ، قال أبو بكر رضي الله عنه : إن عمر أتاني فقال : إن القتل استَحَرَّ^(٣) يوم اليمامة بقراء القرآن ، وإني أخشى إن استحر القتل بالقراء بالمواطن ، فيذهب كثير من القرآن ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن . قلت لعمر : كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر : هذا والله خير ، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر .

قال زيد : قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا تنهك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتتبع القرآن فاجمعه ، فوالله لو كلفوني نقل جبل من

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ١٠٦ ، وتفسير أبي السعود ٥ / ٤٣١ .

(٢) حيث أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كتاباً للوحي ، ومنهم الخلفاء الراشدون وزيد بن ثابت ، وكان زيد ألزمهم لهذا الشأن وأخصهم به . ينظر : زاد المعاد ١ / ١١٧ .

ولم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوباً ، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتى وجدها مكتوبة مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه ، ينظر : فتح الباري ٩ / ١٣ .

(٣) استَحَرَّ : أي اشتد وكثر ، وقد قتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قيل سبعمائة وقيل أكثر . ينظر : فتح الباري ٩ / ١٢ .

الجبّال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن ، قلت : كيف تفعلون شيئاً لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو والله خير ، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فتتبع القرآن أجمعه من العُسْب واللّخاف^(١) وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدّها مع أحد غيره : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [التوبة : ١٢٨] حتى خاتمة براءة ، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ، ثم عند عمر حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنها^(٢) .

لقد تشاور أبو بكر وعمر وزيد بن ثابت رضي الله عنه حيال هذا الأمر الذي لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن خشية أن يتغير الحال في المستقبل إذا لم يجمع القرآن فيصير إلى حالة الخفاء بعد الشهرة استقر أمرهم على جمع القرآن في الصحف^(٣) بعد مراجعة فيما بينهم واجتهاد علموا من خلاله المصلحة المترتبة على جمع القرآن^(٤) .

٢- جمع القرآن في عهد عثمان بن عفان

وفي عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه نظر حذيفة بن اليمان في اختلاف الناس في قراءة القرآن ، ورأى أن مثل هذا الاختلاف ربما أدى إلى اختلاف المسلمين وتفرقهم في القرآن ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " اقرأوا القرآن ما اختلفت عليه

(١) العُسْب : جمع عسيب ، وهو جريد النخل . ينظر : لسان العرب ١ / ٥٩٩ ، مادة (عسب) .

واللخاف : حجارة بيض غريضة رقاق . ينظر : لسان العرب ٩ / ٣١٥ ، مادة (لخف) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن ، رقم ٤٩٨٦ ، ص ٨٩٤ .

(٣) الفرق بين الصحف والمصحف أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر ، وكانت سورا مفردة ، كل سورة مرتبة بآياتها على حدة ، لكن لم يرتب بعضها إثر بعض ، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفاً . ينظر : فتح الباري ٩ / ١٨ .

(٤) جامع العلوم والحكم ٢٣٤ .

قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا عنه " (١) ، فأشار على عثمان بإدراك الأمر ، فكان جمع القرآن في المصحف في عهد عثمان رضي الله عنه .

روى حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أنه قدم على عثمان - وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق - فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال لعثمان : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى ، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حفصة على عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبدالله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق . قال ابن شهاب : وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال : فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف فقد كنت أسمع رسول الله يقرأ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري : ﴿ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب : ٢٣] فألحقناها في سورتها في المصحف (٢).

ولم يقتصر جمع القرآن في المصحف على اجتهد عثمان رضي الله عنه واجتهاد حذيفة لما أخبره باختلاف أهل الأمصار ، بل جاء عن عثمان أنه إنما فعل ذلك بعد استشارة الصحابة ، فقد قال علي : لا تقولوا في عثمان إلا خيرا . فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا . قال : ما تقولون في هذه القراءة ؟ فقد بلغني أن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل القرآن ، باب اقرأوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم ، رقم ٥٠٦١ ، ص ٩٠٦ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب العلم ، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن ، والتحذير من متبعيه ، والنهي عن الاختلاف في القرآن ، رقم ٦٧٧٧ ، ص ١١٦١ .

(٢) تقدم تخريجه .

بعضهم يقول : إن قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد أن يكون كفرا . قلنا : فما ترى ؟ قال : أرى أن نجتمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف . قلنا : فنعم ما رأيت ^(١) .

وعن عمير بن سعيد قال : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان) ^(٢) .

والفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب جملته ، لأنه لم يكن مجموعا في موضع واحد ، فجمعه في صحائف مرتبا لآيات سورة على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم .

وجمع عثمان كان بسبب تفرق الصحابة في البلدان وعظم الاختلاف في وجوه القرآن حين قرأوه بلغاتهم على اتساع اللغات ، فأدى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض ، فخشى من تفاقم الأمر في ذلك ، وتفرق الأمة بسببه ، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبا لسوره ، وكان ذلك عين المصلحة ^(٣) .

وجمع القرآن في العهدين يستند إلى نصوص الوحي التي دلت على ذلك ، وهذا قبل استنادها إلى مراعاة المصالح ومقاصد الشريعة ، فمنهج فقهاء الصحابة واحد في التعرف على الحكم ، وذلك من خلال التمسك بالنص ، وتسوية الاجتهاد عند عدم النص ، أو عند اختلاف الفهم والاستنباط منه .

ثالثا : قتال مانعي الزكاة :

لما منع أقوام الزكاة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم عرض الخلاف بين أبي

(١) أخرجه ابن أبي داود بإسناد صحيح . ينظر : فتح الباري ٩ / ١٨

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٥٤ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٥١ ، جامع العلوم والحكم ٢٣٤ ، وفتح الباري ٩ / ٢١ .

روي أن عبدالله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف ، وربما كان ذلك نتيجة الغضب ، ولا يشك في أنه رضي الله عنه قد عرف بعد زوال الغضب عنه حسن ذلك ، وأنه بقي على موافقة الصحابة وترك الخلاف لهم .

ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١ / ٥٢ - ٥٣ .

بكر وعمر رضي الله عنهما ، فراجع عمر أبا بكر وناظره واحتج عليه ^(١) ، حيث قال: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ودمه إلا بحقه وحسابه على الله " ؟ فقال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، لو منعوني عقالا كانوا يؤدونها لرسول الله لقاتلتهم على منعها . قال عمر رضي الله عنه : فوالله ما هو إلا أن شرح صدر أبي بكر رضي الله عنه فعرفت أنه الحق ^(٢) .

فاتفق الصحابة على قتال مانعي الزكاة وذلك بطريق الاجتهاد ^(٣) .

قال السيوطي (ت ٩١١هـ) : (أبان أبو بكر رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة من قوته في الاجتهاد ومعرفته بوجوب الاستدلال ما عجز عنه غيره) ^(٤) .

ومعنى قوله : عرفت أنه الحق . أي بما أظهر من الدليل وأقامه من الحجة فعرفت بذلك أن ما ذهب إليه هو الحق ، لا أن عمر قلد أبا بكر رضي الله عنهما ، فإن المجتهد لا يقلد المجتهد . وقد زعمت الرافضة أن عمر رضي الله عنه إنما وافق أبا بكر تقليدا ، وينوه على مذهبهم الفاسد في وجوب عصمة الأئمة وهذه جهالة ظاهرة منهم ، والله أعلم ^(٥) .

فتمسك كل من الخليفين بنص في المسألة ، ولكن بعد اجتهادهما ، ونظرهما في الأدلة ، توصلا إلى حكم واحد ، ووافقهم عليه الآخرون ، وأجمعوا عليه لما ظهر لهم الحق بعد اختلافهم . وكان ذلك وفق منهج واحد ، وهو رد النازلة إلى الأصول ،

(١) شرح صحيح مسلم ١ / ٢٠٣ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، رقم ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ص ٢٢٥ . ومسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ، رقم ١٢٤ ، ص ٣٢ .

(٣) الإحكام للآمدي ١ / ٣٨٠ .

(٤) الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض للسيوطي ١٨٦ .

(٥) شرح صحيح مسلم ١ / ٢١٠ .

ورجوع من ظهر له الحق إلى قول صاحبه .

رابعا : جلد شارب الخمر ثمانين جلدة :

توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفرض في الخمر حدا ، وكان شارب الخمر يضرب بالأيدي والنعال وأطراف الثياب ، واستمر ذلك في عهد أبي بكر رضي الله عنه ، فلما جاء عهد عمر رضي الله عنه وكثر شرب الخمر استشار الناس فيه ، فقال عبدالرحمن بن عوف : أقل الحدود ثمانون . فأمر به عمر .

وقد ثبت من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين . قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبدالرحمن : أخف الحدود ثمانين ، فأمر به عمر^(١) . وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المشورة في هذا الأمر : إنه إذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري ، وعلى المفترى ثمانون جلدة^(٢) .

فالحاصل أن الصحابة رأوا أن شرب الخمر استهان به كثير من الناس فاجتهدوا في أمره وتشاوروا في ضربه ، فاتفقوا بعد ذلك على ضربه ثمانين عقوبة للشارب وزجرا لغيره .

واختلف الفقهاء في حد الشرب ، فمنهم من قال : إنه ثمانون مستندا إلى إجماع الصحابة هذا . ومنهم من قال أربعون مستندا إلى أن عثمان بن عفان أتى بالوليد بن عقبة قد شرب الخمر فقال : يا علي قم فاجلده ، فقال علي : قم يا حسن فاجلده ، فقال الحسن : ولّ حارّها من تولى قارّها ، فكأنه وجد عليه ، فقال : قم يا عبدالله بن

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الحدود ، باب حد الخمر ، رقم ٤٤٥٢ ، ص ٧٥٦ ، وللبخاري من حديث السائب بن يزيد قال : كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإمرة أبي بكر وصدرا من خلافة عمر ، فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا ، حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين ، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين . صحيح البخاري ، كتاب الحدود ، باب الضرب بالجريد والنعال ، رقم ٦٧٧٩ ، ص ١١٦٩ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب الأشربة ، باب الحد في الخمر ، رقم ١٥٣١ ، ص ٦٠٧ ، والدارقطني في سننه ، كتاب الحدود والديات ٣ / ١٥٧ والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الأشربة ، باب ما جاء في عدد حد الخمر ٣٢١ / ٨ . وفي إرواء الغليل قال : ضعيف ٤٦ / ٨ .

جعفر قم فاجلده ، فجلده ، وعلي يעד حتى بلغ أربعين ، فقال : أمسك ، ثم قال : جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب إلي^(١) .

وما نقل من إجماع الصحابة في هذه المسألة فهو محل نظر ، لما يلي :

١- لأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ،

ولا ينعقد الإجماع على ما خالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم

٢- أن عليا رضي الله عنه جلد بعد عمر أربعين ، ولو كان إجماعا لم يخالفه علي رضي الله عنه .

٣- أن الفقهاء حرصوا على التوفيق بين الأمرين فقالوا : تحمل الزيادة من عمر على أنها تعزير ، يجوز فعلها إذا رآه الإمام^(٢) .

وقال الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) : (والحاصل أن دعوى إجماع الصحابة غير

مسلمة ، فإن اختلافهم في ذلك قبل إمارة عمر وبعدها وردت بها الروايات الصحيحة ، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقتصار على مقدار معين)^(٣) .

خامسا : مسألة العمريتين :

وهي زوج وأبوان أو زوجة وأبوان^(٤) .

فقد فرض الله تعالى للأم مع عدم الفرع الوارث والجمع من الإخوة الثلث . قال

تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾

[النساء : ١١] ولم توضح الآية حكم ما إذا وجد مع الأبوين أحد الزوجين ، ولم يأت

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء في ذلك ، ولم يحدث هذا في خلافة أبي بكر

رضي الله عنه ، فلما حدث في زمن عمر رضي الله عنه اجتهد في المسألة ، ورأى أنه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الحدود ، باب حد الخمر ، رقم ٤٤٥٧ ، ص ٧٥٧ ، والبيهقي في السنن

الكبرى ، كتاب الأشربة ، باب ما جاء في عدد حد الخمر ، ٣١٨ / ٨ .

(٢) المغني ١٢ / ٤٩٨ - ٤٩٩ .

(٣) نيل الأوطار ٧ / ١٤٢ .

(٤) المغني ٩ / ٢٣ .

لو أعطى الزوج مع الأم والأب النصف وأعطى الأم الثلث لم يبق للأب سوى السدس والله عز وجل يقول: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] ، ولو أعطى في حالة الزوجة مع الأبوين للزوجة الربع وأعطى الأم الثلث ، وأعطى الأب الباقي فإنه لا يفضلها إلا بواحد من اثني عشر ، وهذا أيضا لا يحقق أن للذكر مثل حظ الأنثيين ، فرأى أن يقسم التركة بعد الزوج أو الزوجة بين الأم والأب للذكر مثل حظ الأنثيين .

فوافقه على هذا عثمان وزيد بن ثابت وعبدالله بن مسعود وروى عن علي ، وهو ما أخذ به الأئمة الأربعة . أما ابن عباس فخالفهم ورأى أن للأم ثلث التركة مطلقا ، في المسألتين تمسكا بظاهر الآية والحديث : " ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر " (١) .

قال في المغني : (والحجة معه لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على مخالفته) (٢) .

سادسا : جمع الناس في صلاة التراويح على إمام واحد :

أم النبي صلى الله عليه وسلم الناس في ليالي رمضان ثلاثا ، ثم صلى في بيته ، فقد روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ، ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أصبح قال : " قد رأيت الذي صنعتم ، ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم " وذلك في رمضان (٣) .

وفي عهد عمر رضي الله عنه أعاد الناس ، فجمعهم على إمام واحد كما فعل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الفرائض ، باب ميراث الولد من أبيه وأمه ، رقم ٦٧٣٢ ، ص ١١٦٢ ،

ومسلم في صحيحه ، كتاب الفرائض ، باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر ، رقم ٤١٤١ ، ص ٧٠٥ .

(٢) ابن قدامة ٩ / ٢٣ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التهجد ، باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على قيام الليل والنوافل

من غير إيجاب ، رقم ١١٢٩ ، ص ١٨١ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الترغيب في قيام رمضان ، رقم ١٧٨٤ ، ص ٣٠٨ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول الأمر .

فعن عبدالرحمن بن عبد القاري قال : خرجت مع عمر ليلة من رمضان إلى المسجد ، فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط . فقال عمر : (إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل) ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب . ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، قال عمر : (نعم البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون) ^(١) .

فهذا التطبيق يجمع الناس على إمام واحد له أصل ، وهو سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، حيث استند إليها عمر رضي الله عنه في اجتهاده يجمع الناس على إمام واحد ، فإن الخشية التي ذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم أمنت بعده ، ولما في الاختلاف من افتراق الكلمة ، ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين ^(٢) .

سابعا : الأذان الأول لصلاة الجمعة .

كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فلما كان عثمان رضي الله عنه وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء . وفي رواية ثبت الأمر على ذلك ^(٣) .

فمن القضايا التي اجتهد فيها عثمان رضي الله عنه ، مسألة الحاجة إلى الأذان الأول يوم الجمعة ، حيث رأى رضي الله عنه أن الناس كثروا واحتاجوا لإعلامهم مبكرا ، فزاده ، وأقره علي رضي الله عنه ، واستمر عمل المسلمين عليه .

وروي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : هو بدعة ، ولعله أراد ما أراد أبوه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب صلاة التراويح ، باب فضل من قام رمضان ، رقم ٢٠١٠ ، ص ٣٢٢ .

(٢) فتح الباري ٤ / ٢٥٢ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب الأذان يوم الجمعة ، رقم ٩١٢ ، ص ١٤٦ ، ورقم ٩١٦ ، ص ١٤٧ .

ويراد بالأذنين ، الأذان والإقامة ، والأذان الثالث : هو الأذان الأول ، وسمي الثالث باعتبار كونه مزيدا ، وباعتبار كون مقدما على الأذان والإقامة يسمى أولا . والزوراء : دار في السوق يقال لها الزوراء . ينظر : فتح الباري ٢ / ٣٩٣ - ٣٩٤ .

في قيام شهر رمضان ، حين قال : إن كانت هذه بدعة فنعمت البدعة ^(١) . ويحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار ، ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة ^(٢) .

ففق عثمان رضي الله عنه ومنهجه في استنباط الحكم في المسألة يرجع إلى القياس على النص بمشروعية الأذان للصلوات الخمس .

جاء في فتح الباري : (وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة ، قياساً على بقية الصلوات ، فألحق الجمعة بها ، وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب) ^(٣) .

ثامناً : تحريق الزنادقة ^(٤) :

عن عكرمة قال : أتني علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس ، فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم ، لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تعذبوا بعذاب الله " ولقتلتهم ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من بدل دينه فاقتلوه " ^(٥) .

فهذا يفيد اجتهاد كل من الصحابين الجليلين ، فعلي رضي الله عنه حرق بالنار ، واعترض عليه ابن عباس للنهي عن التعذيب بالنار ، ولو لم يكن علي مجتهداً لم يسغ

(١) جامع العلوم والحكم ٢٣٤ .

والمروى عن ابن عمر من قوله : هو بدعة . أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٤٠/٢ .

(٢) فتح الباري ٢ / ٣٩٤ .

(٣) ابن حجر ٢ / ٣٩٤ .

(٤) الزنادقة : هم الذين يعتقدون أن النور والظلمة قديمان ، وأنهما امتزجا فحدث العالم منهما ، فمن كان من أهل الشرف فهو من الظلمة ، ومن كان من أهل الخير فهو من النور ، وقيل : الزنادقة هم المنافقون . ينظر : فتح الباري ١٢ / ٢٧١ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم ، رقم ٦٩٢٢ ، ص ١١٩٣ ، وله رواية أخرى في كتاب الجهاد ، باب لا يعذب بعذاب الله ، رقم ٣٠١٧ ، ص ٤٩٨ .

لابن عباس مخالفته^(١).

تاسعا : تحريق اللوطية :

أجمع الصحابة رضي الله عنهم على قتل اللوطي ، واختلفوا في صفة قتله^(٢) . كتب خالد بن الوليد إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنهما في خلافته يذكر له أنه وجد رجلا في بعض نواحي العرب ينكح كما تنكح المرأة وأن أبا بكر رضي الله عنه جمع الناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهم عن ذلك ، فكان من أشدهم يومئذ قولاً علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إن هذا ذنب لم تعص به أمة من الأمم إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم نرى أن يحرقه بالنار ، فاجتمع رأي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يحرقه بالنار ، فكتب أبو بكر رضي الله عنه إلى خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار^(٣) .

وحرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء : أبو بكر الصديق ، وعلي بن أبي طالب ، وعبدالله بن الزبير ، وهشام بن عبد الملك^(٤) .

وقال عمر وابن عباس وجماعة من الصحابة : يرمم حتى يموت بكرا كان أو ثيبا^(٥) .

(١) أخرج أبو داود في سننه ، كتاب الحدود ، باب الحكم فيمن ارتد ، رقم ٤٣٥١ ، ص ٦١١ ، حديث عكرمة أن علياً أحرق ناساً ارتدوا عن الإسلام ... وفي آخره قال علي : ويح أم ابن عباس.

وهو يحتمل أن علياً لم يرض بما اعترض به ابن عباس ، ورأى أن النهي عن القتل بالنار للتنزيه ، وليس للتحريم ، ذكره ابن حجر في فتح الباري ١٢ / ٢٧١ .

(٢) المغني ١٢ / ٣٥٠ ، والداء والدواء ٢٦٣ .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في حد اللوطي ، وقال : هذا مرسل ٨ / ٢٣٢ . وابن حزم في المحلى ١١ / ٣٨٥ ، وقال : وقد قلنا إنه لا يصح أثر في قتله ، نعم ولا يصح أيضاً في ذلك شيء عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم لأن الرواية في ذلك عن أبي بكر وعلي والصحابة إنما هي منقطعة ، وإحداها عن ابن سمعان عن مجهول ، والأخرى عمن لا يعتمد على روايته .

(٤) روضة المحبين ص ٣٧١ ، ولزيد اطلاع ينظر : سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، باب فيمن عمل عمل قوم لوط ، رقم ٤٤٦٢ ، ٤٤٦٣ ، ص ٦٢٩ ، والسنن الكبرى ، كتاب الحدود ، باب ما جاء في حد اللوطي ٨ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ، ونيل الأوطار ٧ / ١١٦ - ١١٩ .

(٥) المغني ١٢ / ٣٤٩ ، وروضة المحبين ٣٦٤ .

عاشرا : جلد الزاني المحصن ورجمه :

عن علي رضي الله عنه أنه ضرب شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة ، وقال : جلدتها بكتاب الله ، ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) .

فهذا يفيد أنه اجتهد أيضا في هذا لأنه روجع كيف يجمع بين حديثين^(٢) ، فإن قصة رجم ماعز لما اعترف بالزنا جاءت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد ، وكذلك الغامدية والجهنية وغيرهما^(٣) .

ففقه المسألة عند علي رضي الله عنه راجع إلى استنباط الحكم من الكتاب والسنة معا ، حيث عمل بدلالتهما معا .

حادي عشر : ومن أقوالهم التي تدل على أن منهج الفقه واحد في عصر النشأة :

١ - كان أبو بكر رضي الله عنه إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به ، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر سنة قضى به ، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين ، وقال : أثناني كذا وكذا ، فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بقضاء ، فربما اجتمع إليه نفر كلهم يذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قضاء . فيقول أبو بكر : الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على نبينا ، فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به^(٤) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٠٧/١ ، والبخاري في صحيحه ولم يذكر الجلد ، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ، باب رجم المحصن ، رقم ٦٨١٢ ، ص ١١٧٤ . وصححه في إرواء الغليل ٥/٨ .

(٢) عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خذوا عني ، خذوا عني ، فقد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم " أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الحدود ، باب حد الزنا ، رقم ٤٤١٤ ، ص ٧٤٩ . وفي هذا الحديث الجمع بين الجلد والرجم في حق الثيب ، ولكن هذا الحديث منسوخ لأنه كان في أول الأمر ، والناسخ له ما ثبت في قصة ما عز أن النبي صلى الله عليه وسلم رجمه ولم يذكر الجلد . ينظر : شرح صحيح مسلم ١١/ ١٨٩ ، وفتح الباري ١٢/ ١١٩ .

(٣) فتح الباري ١٢/ ١٢٠ .

(٤) تقدم تخريجه .

٢- كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري حين ولاه على البصرة كتاباً جليلاً مهماً، تضمن إقرار عمر للاجتهاد وحسن نظره للمسلمين ودقة فهمه لدين الله، حيث قال فيه: (ولا يمنعك قضاء قضيت به بالأمس فراجعت فيه نفسك، وهديت فيه لرشدك أن ترجع عنه إلى الحق فإن الحق قديم، ولا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل، الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم اعرف الأشباه والأمثال، فقس الأمور عند ذلك بنظائرها، واعمد إلى أحبها إلى الله، وأشبهها بالحق فيما ترى فاتبعه) ^(١).

جاء في منهاج السنة النبوية: (ورسالة عمر المشهورة في القضاء إلى أبي موسى الأشعري تداولها الفقهاء وبنوا عليها، واعتمدوا على ما فيها من الفقه وأصول الفقه) ^(٢).

٣- وكتب عمر رضي الله عنه لشريح: اقض بما استبان لك من كتاب الله فإن لم تعلم كل كتاب الله، فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن لم تعلم كل أقضية رسول الله فاقض بما استبان لك من أئمة المهتدين، فإن لم تعلم كل ما قضت به أئمة المهتدين فاجتهد رأيك واستشر أهل العلم والصلاح ^(٣).

* * *

(١) أخرجه الدارقطني في سننه من طريقين ٤/ ٢٠٦، ٢٠٧، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠ / ١٥٠، وابن القيم في إعلام الموقعين ١ / ٨٥، ٨٦ وقال: وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة، والحاكم والمفتي أحوج شيء إليه وإلى تأمله والتفقه فيه ١- هـ وهو صحيح. ينظر: إرواء الغليل ٨ / ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) منهاج السنة النبوية ٦ / ٧١.

(٣) أخرجه الدارمي في سننه، باب الفتيا وما فيه من الشدة، رقم ١٦٩، ١ / ٥٥، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ١ / ١٩٩، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٧٠، وابن القيم في إعلام الموقعين ١ / ٦٣ وذكره قبل ذلك في ص ٦٢. وينظر: فتح الباري ١٣ / ٢٨٨.

الخاتمة: في أهم نتائج البحث:

- ١- أن الفقه في عصر النشأة يطلق على الفقه في الدين ، وذلك يشمل العقائد والأخلاق والعبادات والمعاملات ، وهو معنى أوسع من معناه في الاصطلاح ، حيث خص بمجال الأحكام الشرعية العملية دون سواها .
- ٢- أن أول مرحلة في منهج الفقه في عصر النشأة ، هي التعرف على الأحكام الشرعية عن طريق نصوص الوحي ، حيث كان الصحابة يتعرفون على الحكم الشرعي من نص القرآن ، كما كانوا يتعرفون على الحكم الشرعي من سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام ، ولم يصعب في هذا العصر الرجوع إلى الوحي بنوعيه .
- ٣- أن الفقه في عصر النشأة مرتبط ارتباطاً قوياً بنصوص الوحي التي يحفظها فقهاء الصحابة وغيرهم ، ولكن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أدرك الصحابة أهمية ذلك لمن بعدهم ، فحرصوا غاية الحرص على التوثق والتثبت من النصوص ، وعملوا على ذلك ، فهاً الله بعملهم وجهدهم المخلص خيراً كثيراً للأمة ، ودرأ عنها شروراً عظيمة ، ولهذا لا تجد فقها إلى عصرنا الحاضر إلا ولهم فيه يد طولى وعمل صالح ، يجب الإقرار به لهم ، فرضي الله عنهم وأرضاهم .
- ٤- أن عصر نشأة الفقه عصر ازدهر فيه الفقه ، حيث كان الوحي ينزل ، والرسول صلى الله عليه وسلم بين أظهر المؤمنين يعلمهم شرع الله وأحكام دينه ، كما يعلمهم منهج الاجتهاد الشرعي لاستنباط الأحكام الفقهية ، ويعلم أمتهم من ورائهم بما عليهم من النظر في دين الله ومعرفة الفقه بالأحكام ، وأن دين الإسلام شامل لكل نواحي الحياة ، وصالح لكل زمان ومكان .
- ٥- كان من سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام إذا احتاج صحابته في حياته إلى معرفة حكم لم ينزل فيه وحي أن يجتهد ، وكان اجتهاده في أمور الدنيا وفي أحكام الشريعة ، وقد ثبت في البحث ما يدل على ذلك بوضوح ، إلا أن النبي صلى الله عليه

وسلم إذا اجتهد فأخطأ فإنه لا يقر على خطأ ، ومن لازم ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر اجتهد غيره إذا كان خطأ .

٦- أن استخراج الأحكام بالاجتهاد كان منهجا متبعا في عصر النشأة ، وهذا يوضح أن الإسلام لم يغلّق باب الاجتهاد إذا كان وفق منهج المصطفى صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام ، فإن الصحابة في عصره صلى الله عليه وسلم اجتهدوا في معرفة الفقه بحضرته ، وتدريبوا على ذلك ، وترسموا منهج النبي ﷺ ، كما اجتهدوا في غيبته وأقرهم على ذلك ، وفي إقراره لذلك مصالح عظيمة للأمة ، فلا يزال أهل الفقه والعلم يجتهدون فيما لا يجدون فيه نصا ، مستفيدين من منهج الصحابة في الفقه ، وفي هذا أبلغ رد على كل من تناول على هذا الفقه بالجمود أو الحرفية .

٧- في عصر نشأة الفقه لم يكن هناك حاجة للإجماع في أول الأمر ، وذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا لم يحدث الإجماع ولم يظهر إلا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

٨- يعد إجماع الصحابة حجة شرعية يستدل به على الأحكام الفقهية ، ويمثل صورة قوية لتماسك الفقهاء في عصر النشأة ، وصدورهم عنه ، لقوته .

٩- أن الإجماع لا بد أن يستند إلى الكتاب والسنة أو أحدهما ، كما ذهب إليه أكثر الفقهاء ، ومن ثم فإن الاستدلال بالإجماع لا يقدم على الاستدلال بهما ، خلافا لمن قال بتقدميه عليهما .

١٠- أن الاجتهاد الجماعي كان موجودا في عصر الخلفاء الراشدين ، وهو سند صريح لما تنتهجه المجمع الفقهية في العصر الحاضر .

١١- أن إجماع الخلفاء الأربعة مع وجود مخالف لهم لا يعد إجماعا على الراجح ، على الرغم من مكانتهم في الإسلام ، ووجوب الاستئذان بهديهم .

١٢- كما كان الصحابة رضي الله عنهم يجتهدون في غيبة النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم ، و يجتهدون بحضرته وتحت سمعه وبصره في قضايا متعددة استنادا إلى رأي اجتهادي ، فإنه بعد وفاته كان لهم اجتهادات كثيرة استندوا فيها إلى الرأي ، فلم يكن الرأي منبؤا أو مذموما على الإطلاق في هذا العصر ، بل كان له نصيب في معالجة القضايا التي يسوغ فيها . وكثيرا ما تشاور فقهاء الصحابة وبخاصة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في قضايا جديدة انتهوا فيها إلى الإجماع على رأي واحد .

١٣- لم تقتصر فوائد منهج الفقه في عصر النشأة على رسم الطريق للتعرف على الأحكام فقط ، بل كان من فوائده تعليم وتدريب المجتهدين على مبدأ التسامح ، وأن الإسلام دين يسر وسماحة ، وما اختلف فيه المجتهدون المعتبرون ، تستوعبه رحمة الله بعباده ، وتحتويه سماحة هذا الدين ، دون تجريح أو تعيير والله الحمد .

١٤- أن المسلمين في العصر الحاضر الذين يعيشون في بلدانهم والأقليات المسلمة في بلدان غير إسلامية ، تنزل بهم النوازل الكثيرة ، وتتفرق بهم البلدان ، وتختلف بينهم العادات ، ولكنهم يجدون في دين الله تعالى حولا لكل مشكلاتهم ونوازلهم ، إذا قام فقهاؤهم على منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته من بعده ، ونبذوا التعصب ، وأخلصوا النية لله تعالى قبل ذلك .

١٥- أن منهج الفقه في عصر النشأة يرشد إلى مبدأ إعادة النظر في الحكم الاجتهادي ، ولا يقفل باب المراجعة والبحث مرات ومرات ، كل ذلك من باب التحري لإصابة الحق .

١٦- أن استنباط الحكم الفقهي يتطلب من الفقيه علما بالنصوص الشرعية في المسألة ، كما يتطلب منه دراية بالاجتهاد المبني على أصوله الشرعية ، بحيث يؤدي اجتهاده إلى غاية محمودة شرعا متوافقة مع مقاصد الشريعة ، وهذا لا يتم إلا إذا كان له منهج يتماشى مع المنهج الفقهي الصحيح ويتفق معه .

١٧- أن منهج الفقه الأول يكشف أن محاولات البحث عن مناهج فقهية معاصرة ،

ستظل قاصرة ما لم ترتبط فعلا بالمنهج الأول وتتماشى معه ، وبخاصة في حل مشكلات الأقليات المسلمة التي يرى بعضهم صعوبة في تطبيق أحكام الشريعة التي تطبق في مكان آخر عليها في بلدان الأقليات المسلمة .

١٨ - أن الاختلافات الفقهية في عصر النشأة لا ترجع إلى الاختلاف في المنهج الفقهي ، ولهذا سرعان ما تنتهي هذه الاختلافات ، حيث يتم الاجتماع بعد التشاور بين المختلفين ، ويتضح من خلال نظرهم مراد الشرع ، لأنه غاية لكل منهم .
والله الموفق ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الإبهاج في شرح المنهاج على شرح منهاج الوصول إلى علم الوصول للبيضاوي ، تأليف شيخ الإسلام علي السبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ) ط ١ ، عام ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- ٣- الاجتهاد ورعاية المصلحة ودرء المفسدة في الشريعة الإسلامية ، تأليف الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعيد ، نشر وطبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام ١٤٠٤هـ
- ٤- الإحكام في أصول الأحكام ، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) ط ٢ ، عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ،
- ٥- الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين أبي الحسن علي الآمدي (ت ٦٣١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومكتبة المعارف ، الرياض .
- ٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تأليف محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٢٥هـ) ، دار الفكر ، بيروت .
- ٧- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - ط ١ عام ١٣٩٩هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ودمشق ، إشراف محمد زهير الشاويش .
- ٨- الاستخراج لأحكام الخراج لابن رجب (ت ٧٩٥هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، صححه الأستاذ عبدالله الصديق .
- ٩- الاستذكار لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) ط ١ عام ١٤٢٦هـ ، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، ضمن موسوعة شروح الموطأ ، يوزع على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود .
- ١٠- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، راجعه وعلق عليه طه عبدالرؤوف سعد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .
- ١١- الأم ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) دار المعرفة - بيروت ، إشراف محمد زهري النجار .
- ١٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، للكاساني (ت ٥٨٧هـ) دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- ١٣- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ) هـ) - تنفيذ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرباط ١٤١٩هـ والمكتب الثقافي السعودي

- بالمغرب . طبع على نفقة فاعل خير .
- ١٤- البناية في شرح الهداية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) ط ١ ، عام ١٤٠٠ / ١٩٨٠م ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٥- التبيين ، تأليف قوام الدين أمير كاتب الفارابي الإيتقاني الحنفي (ت ٧٥٨هـ) ، ط ١ عام ١٤٢٠هـ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، مطابع المنار بالكويت ، تحقيق ودراسة د . صابر نصر مصطفى عثمان .
- ١٦- التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية ، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام (ت ٨٦١هـ) مطبوع مع تيسير التحرير .
- ١٧- تفسير أبي السعود إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، لأبي السعود بن محمد العبادي (ت ٩٨٢هـ) ط ١٤٠١هـ ، توزيع إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا .
- ١٨- تفصيل القول في التقليد ، لابن قيم الجوزية ، مطبوع مع مجموعة الرسائل الكمالية ٤ في الاجتهاد والتقليد ، مكتبة المعارف بالطائف ، مطابع دار الشعب بالقاهرة .
- ١٩- التمهيد في أصول الفقه ، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلذاني (ت ٥١٠هـ) ، ط ١ ، عام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥م ، دار المدني ، جدة ، نشر جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .
- ٢٠- تهذيب الإمام ابن القيم على مختصر أبي داود (ت ٧٥١هـ) - دار المعرفة ، بيروت - ضمن مختصر سنن أبي داود ، تحقيق : أحمد شاكر ومحمد الفقي .
- ٢١- تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية للكمال ابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١هـ) ، تأليف محمد أمين المعروف بأمر باد شاه ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- ٢٢- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) دار الفكر ، بيروت .
- ٢٣- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لشهاب الدين بن أحمد بن رجب الحنبلي ، توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض . المملكة العربية السعودية .
- ٢٤- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٩٦٧ .
- ٢٥- حاشية العنقري على الروض المربع ، مطبوع مع الروض المربع .

- ٢٦- الداء والدواء لابن القيم (ت ٧٥١هـ) طبعة خاصة بجهاز الإرشاد والتوجيه بالحرس الوطني عام ١٤٢١هـ على نفقة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، حققه علي بن حسن الحلبي الأثري .
- ٢٧- الذخيرة ، لشهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤) ط ١ ، عام ١٩٩٤م ، دار الغرب الإسلامي ، تحقيق د محمد حجي .
- ٢٨- الرد على من أخلد إلى الأرض وجعل أن الاجتهاد في كل عصر فرض لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) الناشر مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ تحقيق ودراسة الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد .
- ٢٩- الرسالة للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر .
- ٣٠- الروض المربع شرح زاد المستنقع ، لمنصور البهوتي (ت ١٠٥١) ، طبعة عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م مطبعة السعادة بالقاهرة ، الناشر مكتبة الرياض الحديثة ، المملكة العربية السعودية .
- ٣١- روضة المحبين ونزهة المشتاقين لابن القيم (ت ٧٥١هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٢- زاد المعاد في هدي خير العباد لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) - مؤسسة الرسالة بيروت ومكتبة المنار الإسلامية بالكويت ، ط ٦ - عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط .
- ٣٣- سنن أبي داود (ت ٢٧٥هـ) ط ٢ - عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، - دار السلام للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الرياض - طبعة خاصة بجهاز الإرشاد والتوجيه بالحرس الوطني على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير بدر بن عبدالعزيز .
- ٣٤- سنن ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ) ط ٢ - عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، - دار السلام للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الرياض - طبعة خاصة بجهاز الإرشاد والتوجيه بالحرس الوطني على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير بدر بن عبدالعزيز .
- ٣٥- سنن الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ط ٢ - عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، - دار السلام للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الرياض - طبعة خاصة بجهاز الإرشاد والتوجيه بالحرس الوطني على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير بدر بن عبدالعزيز .
- ٣٦- سنن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) دار المحاسن ، القاهرة ، عني بتصحيحه السيد عبدالله هاشم يمانى ١٣٨٦هـ .
- ٣٧- سنن الدارمي (ت ٢٥٥هـ) الناشر حديث أكاديمي ، باكستان ، عني بتصحيحه السيد عبدالله هاشم يمانى ١٤٠٤هـ .

- ٣٨- السنن الكبرى للبيهقي (ت ٤٥٨هـ) دار الفكر ، بيروت .
- ٣٩- سنن النسائي (ت ٣٠٣هـ) ط ٢ - عام ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م ، دار السلام للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الرياض - طبعة خاصة بجهاز الإرشاد والتوجيه بالحرس الوطني على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير بدر بن عبدالعزيز .
- ٤٠- السيرة النبوية لابن هشام (ت ٢١٨هـ) ، مؤسسة علوم القرآن ، تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي .
- ٤١- شرح صحيح مسلم للنووي (ت ٦٧٦هـ) دار الفكر ، بيروت .
- ٤٢- شرح العقيدة الطحاوية ، للإمام علي بن أبي العز (ت ٧٩٢) مؤسسة الرسالة ، تحقيق أ.د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، وشعيب الأرناؤوط .
- ٤٣- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه لابن النجار (ت ٩٧٢هـ) نشر جامعة الملك عبدالعزيز ، طبع بدار الفكر في دمشق عام ١٤٠٠هـ ، تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد .
- ٤٤- شرح مختصر الروضة لنجم الدين أبي الربيع سليمان الطوفي (ت ٧١٦هـ) توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، ط ٢ ، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، ١٤١٩هـ
- ٤٥- صحيح ابن حبان ، لأبي حاتم محمد بن حبان (ت ٣٥٤) بيت الأفكار الدولية ، اعتنى به جاد الله بن حسن الخداح .
- ٤٦- صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ) ط ٢ - عام ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م ، دار السلام للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، طبعة خاصة بجهاز الإرشاد والتوجيه بالحرس الوطني على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير بدر بن عبدالعزيز .
- ٤٧- صحيح الجامع الصغير وزيادته ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، ط ٣ ، عام ١٤٠٨ / ١٩٨٨ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- ٤٨- صحيح مسلم (ت ٢٦١هـ) ط ٢ - عام ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م ، دار السلام للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، طبعة خاصة بجهاز الإرشاد والتوجيه بالحرس الوطني على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير بدر بن عبدالعزيز .
- ٤٩- طبقات الفقهاء ، لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ط ١ ، عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، تحقيق د. علي محمد عمر .
- ٥٠- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ ، للقاضي أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣) مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ،

- الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- ٥١- فتح الباري لأحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) مكتبة الرياض الحديثة ، حقق بعضه سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله .
- ٥٢- الفصول في الأصول - أبواب الاجتهاد والقياس - لأبي بكر أحمد الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) ط ١ عام ١٩٨١ م ، المكتبة العلمية - لاهور - الباكستان .
- ٥٣- الفقه الإسلامي في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله ، د . عبدالعزيز بن محمد الحجيلان ، نشر وطباعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط ١ ، عام ١٤٢١ هـ
- ٥٤- الفقه الإسلامي وأدلته ، تأليف الدكتور وهبة الزحيلي ، ط ٢ ، عام ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، دار الفكر ، دمشق ، سورية
- ٥٥- الفقيه والمتفقه ، لأبي بكر أحمد البغدادي الخطيب (ت ٤٦٣) ط ١ ، عام ١٣٨٩ هـ ، مطابع القصيم ، الرياض ، تصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصاري .
- ٥٦- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، تأليف محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي (ت ١٣٧٦ هـ) ط ١ ، عام ١٣٩٦ هـ ، الناشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ، خرج أحاديثه وعلق عليه عبدالعزيز بن عبدالفتاح القاري .
- ٥٧- القاموس المحيط للفيروز أبادي ، دار الفكر ١٤٠٣ هـ - بيروت .
- ٥٨- القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية ، لأبي الحسن علي بن عباس البجلي " ابن اللحام " (ت ٨٠٣ هـ) ط ١ ، عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، تحقيق محمد حامد الفقي .
- ٥٩- كتاب الفنون ، تأليف أبي الوفاء علي بن عقيل (ت ٥١٣ هـ) ط عام ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م ، مكتبة لينة للنشر والتوزيع ، مصر .
- ٦٠- لسان العرب لأبي الفضل بن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- ٦١- اللمع في أصول الفقه ، لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) ط ١ ، عام ١٤٠٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٦٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ البيهقي (ت ٨٠٧ هـ) دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- ٦٣- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ، طبعة ١٤١٦ هـ ، وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية .
- ٦٤- المحصول في علم أصول الفقه للرازي (ت ٦٠٦ هـ) ط ٢ ، عام ١٤١٢ هـ ، مؤسسة

- الرسالة ، بيروت ، تحقيق د. طه جابر العلواني .
- ٦٥- المحلى لابن حزم (ت ٤٥٦هـ) دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- ٦٦- مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (ت هـ) ، ط ١ ، عام ١٤١٤هـ مكتبة دار الفيحاء دمشق - سوريا ، ومكتبة دار السلام بالرياض - المملكة العربية السعودية .
- ٦٧- مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي .
- ٦٨- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لعلي بن محمد بن علي البعلي المعروف بابن اللحام (ت ٨٠٣هـ) نشر جامعة الملك عبدالعزيز ، طبع في دار الفكر بدمشق ، عام ١٤٠٠هـ ، حققه د. محمد مظهر بقا .
- ٦٩- المدخل إلى علم الفقه / الفقه ، أصوله ، مصادره ، مزاياه ، المذاهب الفقهية الأربعة ، تأليف : أ.د. سليمان بن عبدالله أبا الخيل ، ط ١ ، عام ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
- ٧٠- المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، عبد الكريم زيدان ، ط عام ١٤٠١هـ مؤسسة الرسالة بيروت ، ومكتبة القدس ببغداد ،
- ٧١- المستدرك على الصحيحين في الحديث ، للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) دار الكتب العلمية .
- ٧٢- المستصفي من علم الأصول ، لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت ، ومكتبة المثنى ببيروت .
- ٧٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، دار صادر ، بيروت .
- ٧٤- المسودة في أصول الفقه ، لآل تيمية ، مطبعة المدني بالقاهرة ، تقديم محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٧٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف أحمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ط ١٩٧٨/١٣٩٨ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٧٦- المصنف في الأحاديث والآثار ، للحافظ ابن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ) ط ١ ، عام ١٤٠١هـ ، الدار السلفية بالهند ، اعتنى به مختار أحمد الندوي .
- ٧٧- معالم السنن للخطابي (ت ٣٨٨هـ) - دار المعرفة ، بيروت ، ضمن مختصر أبي داود للمنذري ، تحقيق : أحمد شاكر ومحمد الفقي .
- ٧٨- المغني لابن قدامة (ت ٦٢٠هـ) - هجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة - ط ٢

- ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م تحقيق : د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي و د. عبدالفتاح محمد الحلو.
توزيع الكتاب على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالعزيز .
- ٧٩- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، للحافظ أبي الخير السخاوي (ت ٩٠٢هـ) ط ١ ، عام ١٢٩٩هـ / ١٩٧٩م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، صححه عبدالله محمد الصديق ، قدمه وترجم لمؤلفه عبد الوهاب عبداللطيف .
- ٨٠- مقدمة في دراسة الفقه الإسلامي ، تأليف د. محمد الدسوقي و د. أمينة الجابر ، ط ، عام ١٤١١هـ / ١٩٩٠م ، دار الثقافة ، الدوحة ، قطر .
- ٨١- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، تأليف الإمام جمال الدين أبي عمر المقرئ النحوي الأصولي الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - ط ١ عام ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٨٢- منهاج السنة النبوية ، لأبي العباس ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ط ٢ ، عام ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرباط ، المغرب .
- ٨٣- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، تحقيق الشيخ عبدالله دراز .
- ٨٤- الموسوعة الفقهية ، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، ط ٣ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م - دار إحياء التراث العربي بيروت ، لبنان .
- ٨٥- الموطأ للإمام مالك (ت ١٧٩هـ) رواية يحيى بن يحيى الليثي ، ط ٧ ، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م ، دار النفائس ، بيروت ، إعداد أحمد راتب عرموش .
- ٨٦- نصب الراية لأحاديث الهداية ، لجمال الدين الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) ط ٢ ، المجلس العلمي ، جوهانسبرغ ، وكراشي ، وسملك .
- ٨٧- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) ط ١ ، عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

* * *